Qatari Investors Group
مجموعة المستثمرين القطريين

٢٠٢٤

تقرير الحوكمة ٢٠٢٤

تقرير الحوكمة
٢٠٢٤

مقدمة

إن حوكمة الشركات هي أحد ركائز الرقابة الداخلية التي من شأنها أن تدعم إقامة وإنجاز العمل بالفعالية المطلوبة، كما تبرز أهم التفاعلات بين إدارات الشركة والمساهمين على النحو الذي يضمن توافر رقابة قوية ضمن إطار محدد من الشفافية. إن تطبيق الشركة لمبادئ الحوكمة الرشيدة قد انعكس على الأداء الاقتصادي والمالي والوصول الى نماذج متعددة لتعزيز ثقة المستثمرين وإرساء دعائم النمو المستدام على المدى البعيد في ظل السياسات التي ارستها مبادئ الحوكمة وتطبقها مجموعة المستثمرين القطريين.

وعلى الصعيد المالي والإداري، فإن الشركة ستظل ملتزمة بالإفصاح للسادة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح عن أي معلومات مالية أو إدارية من شأنها التأثير على وضع الشركة في السوق، كما تواصل الشركة الوفاء بالتزاماتها بتوفير قنوات اتصال بين الشركة وشركاتها التابعة وأعضاء الإدارة التنفيذية من جهة والمستثمرين وأصحاب المصالح.

تعمل الشركة بشكل دائم على مواكبة التطورات في التشريعات التي تصدرها الدولة والمؤسسات الرقابية، بما يضمن الالتزام بكافة معايير الرقابة والتنظيم، وذلك من خلال تطبيق المتطلبات القانونية في نظامها الأساسي، وذلك بعد عرضها على الجمعية العامة غير العادية للمساهمين بما يضمن علمهم بها وتفسير ما يجب منها لتهيئة المساهم والمستثمر للاستفادة من التعديلات والقرارات على النحو المستهدف.

إن إيمان الشركة بأهمية تطبيق قواعد الحوكمة في كافة قطاعات الشركة، شكل الحافز الأساسي لتوفير مناخ عام يتناسب مع متطلبات تفعيل نظام الحوكمة ودعم قواعد الالتزام بالسلوك القويم بما يحقق الفائدة للشركة والعاملين بها، والوصول الى أفضل معدلات الإنتاجية والربحية للمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح.

١- تقرير مجلس الإدارة عن الحوكمة امتثالًا لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة التي تشمل القانون.

يُعد هذا التقرير من نواتج الامتثال المستمر لمجموعة المستثمرين القطريين بتنفيذ حوكمة سليمة من خلال تطبيق أفضل الممارسات. ونعتقد أن التدابير المذكورة أدناه، لا تلبي فقط امتثال مجموعة المستثمرين القطريين (يشار إليها ب «الشركة») بالقانون، ولكن تعكس أيضًا مسؤوليات مجموعة المستثمرين القطريين تجاه مساهميها وأصحاب المصالح ذات الصلة بها.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يلتزم مجلس الإدارة بتنفيذ مبادئ الحوكمة وفق أفضل المعايير الواردة بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (يشار إليه ب «النظام»)، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، العدالة والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصالح دون تمييز بغض النظر عن العرق، أو الجنس أو الديانة. يتم تقديم المعلومات الواضحة التي تتميز بالشفافية وعمليات الإفصاح المالي المطلوبة إلى هيئة قطر للأسواق المالية، والمساهمين وأصحاب المصالح ضمن التوقيتات الزمنية المطلوبة ووفقًا للقوانين واللوائح ذات الصلة. تشمل المبادئ أيضًا حماية قيم المسؤولية الاجتماعية للشركات وتغليب المصالح العامة للشركة، والمساهمين وأصحاب المصالح على أي مصلحة شخصية. تلتزم الشركة بالمبادئ سالفة الذكر، كما يمثل مجلس الادارة كافة المساهمين ويبذل في ذلك العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وبما يحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع. إضافة لذلك يتحمل مجلس الادارة مسؤولية حماية المساهمين من الأعمال والممارسات غير القانونية، أو التعسفية، أو أي أعمال، أو قرارات قد تلحق ضرراً بهم أو تؤدي الى التمييز بينهم أو تمكن فئة على أخرى.

تقييم التزام الإدارة بلوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة والتي تشمل نظام حوكمة الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

وفقًا للمادة الثانية من النظام قمنا بإجراء تقييم لمدى الامتثال بلوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة التي تنطبق على الشركة وخلص الى تحقق عناصر الالتزام مع المتطلبات القانونية. وتقوم الشركة حالياً بتوثيق إجراءات سياساتها وإجراءاتها للتأكد من الامتثال الدائم مع قوانين وتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة.

خلال العام ٢٠٢٤ لم تفرض على الشركة أي عقوبات أو جزاءات مالية من هيئة قطر للأسواق المالية نتيجة لعدم امتثال الشركة لأي أحكام من قوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات الصادر عنها.

المدققين الخارجيين

سوف يُصدر المُدقق الخارجي للشركة ديلويت - فرع قطر، تقرير تأكيد محدود عن تقييم مدى امتثال الإدارة بلوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة والتي تشمل القانون كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

٢- تقرير الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

وفقًا للنظام، ان مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين ش.م.ع.ق. مسؤول عن إنشاء والحفاظ على نظام فعّال للرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية (ICOFR).

الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية هي عملية مُصممة تحت إشراف الرئيس التنفيذي والمدير المالي لتقديم تأكيد معقول بخصوص موثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد بيانات مالية موحدة للشركة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) يشمل نظام الرقابة الداخلية إعداد التقارير المالية وضوابط وإجراءات عمليات الإفصاح المالي المُصممة لمنع وقوع الأخطاء.

لضمان موثوقية الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية في جميع الأوقات، مطلوب من الإدارة تقييم فعالية هذه الضوابط دوريًا وإدراج تقرير عن هذا التقييم في التقرير السنوي، والمُصادقة عليه من قِبل مدققي الشركة الخارجيين. إذا اكتشفت الإدارة أثناء إجراء التقييم، وجود أي قصور في تصميم أو فعالية نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، التي قد تؤثر سلبًا على قدرة الشركة على تسجيل ومعالجة وتلخيص والإبلاغ عن بيانات مالية متسقة مع تأكيدات الإدارة في البيانات المالية للشركة، فإنه يجب على الإدارة الإفصاح عن هذا الضعف - إن وجد - في تقريرها.

لتحديد ما إذا كان هناك ضعف في نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية من عدمه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، قمنا بإجراء تقييم للتصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية لنظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية بناء على إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية ٢٠١٣، الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات التابعة لهيئة «تريد واي» (COSO).
لقد قمنا بتغطية جميع الأعمال الجوهرية والشركات العاملة في تقييمنا لنظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

المخاطر في إعداد التقارير المالية

المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية تتمثل في أن البيانات المالية لا تظهر بصورة عادلة وصحيحة نتيجة حالات عدم الدقة غير المقصودة، أو الأخطاء المقصودة (عمليات الاحتيال)، أو التأخر في نشر البيانات المالية، قد تقلل هذه المخاطر من ثقة المستثمر أو تسبب إساءة للسمعة وقد يكون لها تبعات سلبية.
وينشأ الضعف في العرض العادل إذا تضمن واحد أو أكثر من المبالغ المُدرجة في البيانات المالية أو عمليات الإفصاح المالي أخطاء أو حالات إغفال جوهرية. تعتبر الأخطاء جوهرية إذا كان لها، فرديًا أو جماعيًا، تأثيرًا على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدم بناًء على البيانات المالية.

لحصر هذه المخاطر المتعلقة بإعداد التقارير المالية، أنشأت الشركة نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية بناء على إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية ٢٠١٣ الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة لهيئة «تريد واي.»
توصي لجنة رعاية المؤسسات التابعة لهيئة «تريد واي» بوضع أهداف مُحددة لتسهيل تصميم وتقييم مدى ملاءمة نظام الرقابة.

يشمل إطار عمل لجنة رعاية المؤسسات التابعة لهيئة «تريد واي» ١٧ مبدأ أساسي، و٥ مكونات على النحو التالي:

١- بيئة الرقابة
٢- تقييم المخاطر
٣- أنشطة الرقابة
٤- المعلومات والاتصالات
٥- المراقبة

تم تحديد وتوثيق الضوابط التي تغطي كل مبدأ من المبادئ السبعة عشر والمكونات الخمسة في جميع أرجاء مجموعة المستثمرين القطريين.

عند إنشاء نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، تبنت الإدارة أهداف البيانات المالية الآتية:

- الوجود/ الحدوث - وجود الأصول والمطلوبات وحدوث المعاملات.
- الاكتمال - تم تسجيل جميع المعاملات؛ تم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية.
- التقييم/ القياس - تم تسجيل الأصول، والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ الملائمة.
- الحقوق، والالتزامات والملكية - تم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل ملائم كأصول ومطلوبات.
- العرض وعمليات الإفصاح المالي - تصنيف، والإفصاح المالي عن التقارير المالية وتقديمها بشكل ملائم.

مع ذلك، يمكن أن يوفر أي نظام رقابة داخلية، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بغض النظر عن مدى معقوليته وجودة تشغيله، ضمان معقول فقط وليس مُطلق، بأنه تم تلبية أهداف نظام الرقابة المعني. لذلك، فإن ضوابط وإجراءات الإفصاح المالي أو أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية قد لا تمنع جميع الأخطاء وعمليات الاحتيال. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة أنه يوجد قيود على الموارد، واعتبار أن المنافع من الضوابط التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التكاليف المرتبطة بها نسبيًا ونقص الكفاءة والأداء التنظيمي.

- تطبيق ضوابط نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية
- وظائف نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط في نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية في جميع وظائف الأعمال، بما في ذلك المشاركة في مراجعة موثوقية السجلات المؤيدة للبيانات المالية. نتيجة لذلك، فإن تشغيل نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية يضم موظفين في مختلف الوظائف في الشركة.

العمليات التي تعتبر هامة هي الإيرادات والذمم المدينة، المشتريات والذمم الدائنة، المخزون، ممتلكات مصنع ومعدات، إدارة الخزينة، إدارة الاستثمار، الرواتب واعداد التقارير المالية.

لتحديد العمليات المذكورة أعلاه، اتخذت الإدارة تقديرات مهنية وأخذت في الاعتبار الأهمية النسبية للأرصدة وعدد المعاملات، التي، إذا تم تعديلها بشكل كبير، قد تؤثر على القرارات الاقتصادية التي قد يتخذها المستخدمين استنادًا على البيانات المالية.

ضوابط التقليل من مخاطر الأخطاء في إعداد التقارير المالية

يتكون نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية من ضوابط وإجراءات داخلية، يتمثل الغرض منها في تقليل مخاطر الأخطاء في إعداد البيانات المالية. تم تضمين هذه الضوابط في عمليات التشغيل وتشمل الضوابط التالية:

- مستمرة أو دائمة بطبيعتها، مثل الإشراف على السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين الوظائف؛
- دورية، مثل التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية؛
- الوقائية والاستقصائية بطبيعتها؛
- لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية ذاتها. تشمل الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية، ضوابط على مستوى الشركة ككل والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات، مثل الوصول إلى النظام وضوابط نشره، بينما يمكن أن تكون الضوابط ذات التأثير المباشر، على سبيل المثال، التسوية المالية التي تدعم بشكل مباشر بنود الموازنة العمومية؛
- آلية و/أو يدوية. الضوابط الآلية هي وظائف رقابة متضمنة في عمليات النظام، مثل ضوابط فصل الواجبات المفروضة على التطبيقات والفحوص التي تجرى على استكمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يتم تشغيلها من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد، مثل تفويض المعاملات.

قياس تصميم وتشغيل فعالية نظام الرقابة الداخلية

قامت الشركة بإجراء تقييم لمدى كفاية تصميم نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية. يشمل هذا التقييم، تقييمًا لتصميم بيئة الرقابة وكذلك كل ضابط من الضوابط، التي تشكل نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، مع الأخذ في الاعتبار:

- مخاطر الأخطاء في بنود البيانات المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل ذات أهمية نسبية، وهنا كاحتمالية لتعرض بنود معينة في البيانات المالية للخطأ.
- احتمالية تعرض الضوابط المحددة للفشل، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة، والتعقيد، ومخاطر تجاوز الإدارة، وكفاءة الأفراد ومستوى القرارات المطلوبة.

هذه العوامل، في مجملها، تحدد طبيعة ونطاق الأدلة التي تحتاجها الإدارة لكي تكون قادرة على تقييم فعالية تصميم نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية من عدمه. تنبثق الأدلة نفسها من الإجراءات المتضمنة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة تحديدًا لأغراض تقييم نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية. تشكل أيضًا المعلومات من مصادر أخرى مكونًا هامًا للتقييم، لأن مثل هذه الأدلة إما أن تتسبب في مشاكل إضافية للرقابة على عاتق الإدارة أو قد تدعم النتائج.

الاستنتاج:

في رأي الإدارة، كنتيجة لاختبارات التصميم، والتنفيذ وفعالية التشغيل التي تم إجراؤها والإجراءات التصحيحية المُطبقة، أنه لا توجد أوجه قصور كبيرة في نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية والتي كان من الممكن أن تؤدي إلى نقاط ضعف جسيمة في نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، وأن نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية مُصمم، ومُنفذ ويعمل بفعالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ كما ولم تتعرض الشركة لأي حالة طوارئ أثرت على نظامها المالي خلال العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

نائب رئيس مجلس الإدارة

٣- إطار الحوكمة

يعد تحديد إطار الحوكمة وتفعيل نطاق العمل به هو الأساس لإنجاح قواعد الحوكمة وخلق أجواء مناسبة لعملية التغيير بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة. ومن ثم فقد اعتمدت الشركة إعداد إطار مرن وقابل للتطبيق العملي بما يتماشى مع ما أقرته التشريعات ذات الصلة ضماناً لنجاح مبادئ الحوكمة وإرساء دعائم الالتزام بما تتطلبه الحوكمة بما لها من مردود يعمل على معالجة وسد الفجوات الرئيسية بين إدارة الشركة وجموع المساهمين، وقد كان للتعديلات التشريعية الأخيرة أثر كبير على دعم رؤية الشركة في أهمية تحديد إطار الحوكمة والمبادئ ذات الصلة والمستمدة من أفضل الممارسات الدولية الصادرة عن الشبكة الدولية للحوكمة (ICGN) وغرفة التجارة الدولية (ICC)، إضافةً الى المؤسسات الدولية الأخرى.

يوضح إطار الحوكمة داخل الشركة حدود سلطات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية وإدارة التدقيق ودور اللجان التنفيذية ولجان المجلس وتحديد سياسات الإفصاح ومتطلباته وحقوق المساهمين وأصحاب المصلحة.

٣,١ الالتزام بمبادئ الحوكمة:

تطبيقاً لأحكام المادة (٣) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم)٥(لسنة ٢٠١٦ ، تهدف مبادئ حوكمة الشركات إلى مساعدة مجالس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية في الشركات المدرجة في تحقيق أفضل معايير الحوكمة الرشيدة، وإيماناً من الشركة بأهمية تطبيق قواعد الحوكمة بشكل فعال يتناسب مع الواقع العملي وظروف الشركة فقد تبنينا المبادئ التالية:

- يعمل مجلس الإدارة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية على بناء استراتيجية دائمة وفعالة لإدارة الشركة، كما يعين مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي بناء على توصيات اللجنة المختصة ويشرف على عمله وعمل الإدارة التنفيذية ومتابعة النتائج والأداء التشغيلي ودعم الإدارة للوصول الى أعلى مستويات السلوك الأخلاقي والمهني.
- يعمل الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية على تنفيذ وتطوير استراتيجية الشركة تحت اشراف ورقابة مجلس الإدارة من أجل الوصول الى أفضل معدلات الأداء الفعال والمستدام.
- تقوم الإدارة التنفيذية تحت اشراف مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، بإصدار البيانات المالية التي تعرض بشكل عادل الوضع المالي للشركة ونتائجها المالية، والإفصاح عنها للمستثمرين خلال النطاق الزمني المحدد من قبل هيئة قطر للأسواق المالية ليتمكن المساهمين من الاطلاع عليها وتقييم المركز المالي للشركة والمخاطر المحتملة.

- لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولة عن ترشيح المدقق الخارجي والإشراف على أعمال التدقيق، كذلك الإشراف على التقارير المالية السنوية والضوابط الداخلية، بالإضافة إلى الإشراف على إدارة التدقيق الداخلي ومتابعة إجراءات التدقيق بالشركة.

- لجنة الترشيحات والمكافآت، هي المناطة بوضع المعايير التي يتم على أساسها اختيار أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بما يتلاءم مع مصالح الشركة ونشاطها التشغيلي، كما تقوم بالإشراف على سياسات المكافآت داخل الشركة، سواء لأعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، كما تتولى الإشراف على خطط التعاقب الوظيفي بالشركة.

- مجلس الإدارة مسؤول عن القرارات التي يتخذها خلال فترة عمله، ويجب أن يراعي مصالح جميع المساهمين والعملاء والموردين وبيئة العمل المحيطة.

٣,٢ منهجية الحوكمة الفعالة:

تتبع الشركة منهجية دائمة ومثمرة في الحوكمة الرشيدة، فقد كانت الشركة من أوائل الشركات التي أرست دعائم الحوكمة والامتثال ضمن منهجها الإداري لضمان التقيد بأفضل المعايير الدولية في الشفافية والانضباط، كما كانت الشركة سباقة في تنفيذ خطط الحوكمة ومتطلباتها خلال الأعوام الأولى، وقد تمثل ذلك في تعيين أعضاء مستقلين وممثل للعاملين في الشركة وفق ما تطلبه نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

٣,٣ تطبيق الحوكمة:

لدى مجلس إدارة الشركة وإدارتها التنفيذية إيماناً راسخاً بأن أهمية وتأثير الحوكمة الرشيدة كان وراء تطوير وإرساء العديد من السياسات الصارمة لضمان الوصول إلى مراحل متقدمة في تطبيق الحوكمة، الأمر الذي عزز مصداقية الشركة ومجلس إدارتها على مدار الأعوام الماضية، وقد أشرف مجلس الإدارة ولجانه على تحديث السياسات والإجراءات بما يتناسب مع كل مرحلة من مراحل تطبيق النظام، حتى وصلنا مستوى الالتزام الكامل بتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة ودعم ثقة المساهمين.

الجهات الرئيسية القائمة على تفعيل إطار الحوكمة:

٤- مجلس الإدارة

٤,١ أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة

مجلس الإدارة هو الجهة المنتخبة من قبل الجمعية العامة للمساهمين لإدارة الشركة وفق نطاق السلطات المتفق عليها في النظام الأساسي للشركة، ويتولى مجلس الإدارة المنتخب مسؤولية القيادة والإشراف والرقابة بالإضافة إلى وضع آليات التطوير الممكنة لأداء الشركة، ويعتبر المجلس أيضاً هو الجهة المسؤولة عن وضع الضوابط الحازمة والفعالة لتقييم وإدارة المخاطر. ومناقشة الأنظمة المعتمدة لمناقشة التغييرات الجذرية او غير المتوقعة في السوق وقد تم تحديد نطاق عمل مجلس الإدارة ومهامه الرئيسية وحدود مسؤولياته بموجب بنود «ميثاق مجلس الادارة» والذي تم اعداده وفقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة وقانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وعلى وجه الخصوص المواد رقم (٨) و(٩) ويعد ميثاق المجلس جزء من سياسات الشركة التي تم اعتمادها من الجمعية العامة للمساهمين ومتاح على الموقع الالكتروني للشركة.

يحرص مجلس الإدارة بشكل دائم على الاضطلاع بالمسؤوليات التي حددها ميثاق المجلس وعلى رأسها ما يلي:

١- اعتماد الخطة الاستراتيجية للشركة وأهدافها الرئيسية؛

- منذ تولى مجلس الإدارة عمله كمجلس منتخب، تولى أعضاء المجلس من خلال أعمال اللجان مشاركة الإدارة التنفيذية في دراسة أوضاع الشركة وشركاتها التابعة، وبمجرد الوقوف على الحقائق والمستجدات تم تحديد آلية للتعامل مع الصعوبات التي تواجه الشركة وتم التشاور مع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا والاطلاع على التقارير المقدمة حتى تم التوصل إلى وضع الاستراتيجية الشاملة للشركة، وخطط العمل الرئيسية وسياسة إدارة المخاطر؛ و منذ ذلك الحين يعمل المجلس على الاضطلاع بشكل دوري على مراحل الإشراف والتنفيذ بشكل دوري وفعال ويتم مطابقة نتائج المراجعة مع النتائج المتوقعة بشكل دوري.

- عمل مجلس إدارة الشركة على تحديد هيكل رأس المال الأكثر ملاءمة وفق خطة التشغيل المقترحة، وفي إطار الاستراتيجية المالية المستهدفة والتي يتم اعتمادها ضمن ميزانية الشركة السنوية؛ بما في ذلك الإفصاح عن البيانات المطلوب إطلاع المساهمين عليها، مع ضمان توضيح كامل وشامل لكافة البنود التي اشتملت عليها الحسابات الختامية، ومنح المساهمين حق مناقشة تلك البنود والرد على استفساراتهم وأخذ الاقتراحات.

- كما عمل مجلس الإدارة على تنفيذ خطة العمل ومتابعة السياسة المالية للشركة عبر الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية، والتزم مجلس الإدارة في هذا الصدد بتطبيق أحكام النظام الأساسي في تحديد صلاحيات تملك الأصول والتصرف فيها؛ بما يتناسب مع مصالح الشركة والمساهمين.

- وقد اعتمد المجلس تأسيس لجان خاصة من أعضائه عملت على وضع وتحديث ومتابعة سياسات تعيين الإدارة التنفيذية، وسياسات تعاقب الوظائف والاشراف على تنفيذها، وعرض التقارير النهائية على المجلس لاعتمادها وتقييم أداء الإدارة التنفيذية وأعمال الرقابة وإدارة المخاطر. بالإضافة إلى وضع السياسة الخاصة بترشح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

- كما عمل مجلس الإدارة على وضع الأهداف الرئيسية المناسبة للشركة والإشراف على تنفيذها وتفعيل آليات الرقابة على أداء الشركة والإدارة التنفيذية؛ من خلال تفعيل وحدات الرقابة الداخلية وفتح قنوات الاتصال بينها وبين لجان مجلس الإدارة وعرض تقارير الرقابة على أعضاء المجلس أولًا بأول ومناقشة تلك التقارير ومعالجتها وفق الآليات المفعلة في هذا الإطار.

- اعتمد مجلس الإدارة الاستراتيجية وأهداف الشركة؛ بناء على خطة الاعداد المقدمة من الإدارة التنفيذية العليا، متضمناً تحديد سبل وأدوات الاتصال السريع مع الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية وسائر الأطراف المعنية بالحوكمة، ومن بينها تسمية مسؤول اتصال بدرجة مدير ليكون حلقة التواصل مع الجهات المعنية.

- اعتمد مجلس الإدارة العديد من البرامج وخطط التدريب خلال العام الحالي؛ وقد تضمنت الخطط المقدمة التعريف بالشركة وانشطتها وأهمية تطبيق الحوكمة الرشيدة وفقاً لأحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

٢- وضع قواعد وإجراءات الشركة المتعلقة بالضوابط الداخلية والتي تشمل ما يلي:

- قام مجلس الإدارة بوضع سياسة فعالة لتنظيم تعارض المصالح ومعالجة أي حالات محتملة من التعارض قد يكون أحد أطرافها أعضاء مجلس الإدارة، أو أصحاب المصالح، أو الإدارة التنفيذية، أو المساهمين؛ كما قام المجلس بتفعيل آليات عمل مناسبة للكشف عن أي تصرف من شأنه مخالفة سياسة الشركة في التعامل مع تعارض المصالح.

- وضع مجلس إدارة الشركة نظام متكامل للإفصاح المالي يهدف إلى تحقيق الشفافية ومنع تسريب المعلومات للحد من تعارض المصالح أو استخدام المعلومات من قبل الأشخاص المطلعين؛

- وضع مجلس الإدارة نظام للإشراف على السلامة المالية والمحاسبية يحقق العدالة والشفافية بشكل متزامن ويمنع استغلال المعلومات قبل اتاحتها للجمهور. وقد تضمن النظام الأسس الواجب اتباعها عند التعامل في الأوراق المالية من قبل الأشخاص المطلعين، وتحديد فترات حظر التداول في أسهم الشركة من الافراد اصحاب العلاقة، فضلًا عن اعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وضمان تحديثها بشكل دائم وتزويد الهيئة والسوق بنسخة منها فور اعتماد أي تحديث.

- يعمل مجلس الإدارة بشكل مستمر على التأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية، بما فيها الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية ومراقبة تنفيذ أنظمة الرقابة المناسبة لإدارة المخاطر.

- يعمل مجلس الإدارة بشكل سنوي على مراجعة فعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة.

٣- وضع مجلس الإدارة نظام حوكمة خاص بالشركة يتفق مع أحكام هذا النظام والاشراف العام عليه، كما يحرص مجلس الإدارة على مراقبة مدى فاعلية هذا النظام وكيفية تعديله إذا لزم الأمر ليظل متناسقاً مع أحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

٤- التزم مجلس الإدارة بأحكام نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية لوضع معايير وإجراءات مُحددة وواضحة لعضوية مجلس الإدارة وقد قام مجلس الإدارة بعرض تلك السياسة على الجمعية العامة للمساهمين والتي قامت بدورها باعتمادها ومن ثم دخلت حيز التنفيذ.

٥- اعتمد مجلس الإدارة سياسة مكتوبة لتنظيم العلاقة بين أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ حقوقهم، وقد تضمنت تلك السياسة ما يلي:

أ- آلية كشف أي حالة انتهاك وطريقة تقدير ومنح تعويض أصحاب المصالح في حال وقوع أي انتهاك لحقوقهم التي تقرها الأنظمة وتحميها.
ب- آلية تقديم الشكاوى والتحقيق فيها وإجراءات تسوية أي خلاف ينشأ بين أصحاب المصالح.
ج- قواعد السلوك المهني للإدارة التنفيذية والعاملين بالشركة بحيث تتوافق مع المعايير المهنية والأخلاقية السليمة وتنظم العلاقة بينهم وبين أصحاب المصالح، وآليات مراقبة تطبيق هذه القواعد والالتزام بها.
د- مساهمات الشركة الاجتماعية.

٦- وضع مجلس الادارة تحت تصرف الجمعية العامة للمساهمين جميع السياسات والإجراءات اللازمة لضمان امتثال الشركة بالقوانين واللوائح وخاصة الإفصاح المطلوب للمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين؛

٧- يحرص مجلس الإدارة بشكل دائم ودقيق على توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية ؛ بالطريق التي رسمها القانون مع مراعاة متطلبات الإفصاح، وبما يشمل الدعوة والإعلان عن ملخص واف عن جدول أعمال الجمعية العامة متضمناً البند الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة واعتماده.

٨- يقوم مجلس الإدارة ضمن نطاق عمله باعتماد ترشيح أو تعيين الإدارة التنفيذية؛ في الوظائف التنفيذية العليا بالشركة وشركاتها التابعة وخطة التعاقب على تلك الوظائف بناء على التوصيات الصادرة عن لجنة الترشيحات.

٩- قام مجلس الإدارة بإقرار آلية فعالة للتعامل مع أفضل مقدمي الخدمات المالية، والتحليل المالي، والتصنيف الائتماني وجهات تحديد معايير ومؤشرات الأسواق المالية لتقديم خدماتهم بسرعة وأمانة وشفافية لكافة المساهمين.

١٠- عمل مجلس الإدارة على مراجعة واعتماد أفضل السياسات الممكنة والمقدمة من لجنة المكافآت والتي يتم عرضها سنوياً على الجمعية العامة للمساهمين وقد تضمنت تلك السياسة تحديد أساس ومنهجية منح المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية وموظفي الشركة؛ وفقاً لأحكام النظام الأساسي ونظام حوكمة الشركات المدرجة، مع مراعاة عدم التمييز بين أي منهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين.

١١- وضع مجلس الإدارة سياسة التعاقد مع الأطراف ذات العلاقة والتي تحول دون استغلال أي من أصحاب المصالح أو الاطراف ذات العلاقة لوضعه في التعاقد مع الشركة أو أي من شركاتها التابعة، كما تم عرض وإقرار تلك السياسة من قبل الجمعية العامة للمساهمين؛

١٢- وضعت لجنة المكافآت والترشيحات مواصفات ومعايير فعالة لتقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للوصول إلى أفضل معدلات الأداء.

٤,٢ صلاحيات مجلس الإدارة:
لـدى مجلـس الإدارة أوسـع السـلطات لإدارة الشـركة ولـه مباشـرة جميـع الأعمـال التـي تفتضيهـا هـذه الإدارة وفقـاً لغرضهـا، ولا يحـد مـن هـذه السـلطة إلا مـا نـص عليـه القانـون أو النظـام الأساسـي للشـركة أو قـرارات الجمعيـة العامـة ويجـوز للمجلـس التوقيـع علـى الكفـالات البنكيـة ورهـن أصـول وموجـودات الشـركة بغـرض عقـد القـروض مـع البنـوك أو المؤسسـات الماليـة المحليـة والعالميـة.

لمزيـد مـن المعلومـات، يرجـى الرجـوع إلـى النظـام الأساسـي لمجلـس إدارة مجموعـة المسـتثمرين القطرييـن، المنشـور علـى الموقـع الالكترونـي للشـركة.

يعمـل مجلـس الإدارة لمصلحـة كافـة المسـاهمين ويبـذل فـي ذلـك العنايـة اللازمـة لتحقيـق معـدلات الكفـاءة المطلوبـة وقـد روعـي ذلـك فـي تشـكيل مجلـس الإدارة ودور الأعضـاء المسـتقلين فـي دعـم منظومـة المجلـس، بمـا يحقـق النفـع العـام وضمـان حقـوق أصحـاب المصالـح ودعـم المجتمـع مـن خلال تنميـة قطـاع الاسـتثمار بالدولـة.

كمـا يلتـزم مجلـس الإدارة بتحمـل مسـؤولية تحقيـق مصالـح المسـاهمين وحمايتهـم مـن الأعمـال والممارسـات غيـر القانونيـة أو التعسـفية، وأي مـن أعمـال أو قـرارات قـد تلحـق بهـم أو تعمـل علـى التمييـز بينهـم أو تمكـن فئـة مـن أخـرى. وقـد راعـى المجلـس فـي إطـار مسـؤولياته مـا يلـي:

١- التـزم أعضـاء المجلـس فـي أداء أعمالهـم بأعلـى معاييـر الشـفافية وحسـن النيـة والجديـة والانضبـاط، وعـدم اصـدار أي قـرارات مالـم تكـن مدعومـة بالمعلومـات والدراسـات اللازمـة مـن الإدارة التنفيذيـة أو بمشـاركة جهـات موثوقـة.

٢- اعتمـدت منهجيـة عمـل المجلـس علـى وضـع المصلحـة العامـة للمسـاهمين دون النظـر إلـى مصالـح فئـة معينـة، أو مـن يمثلـه أي مـن أعضـاء المجلـس، وقـد تـم مراعـاة ذلـك فـي تقييـم عمـل المجلـس.

٣- يقـوم مجلـس الإدارة بالتأكـد مـن حصـول الأعضـاء الجـدد علـى كافـة المعلومـات الاساسـية الهامـة لأداء دورهـم بفعالـة ومنهـا تعريـف الأعضـاء بمهامهـم وواجباتهـم وبخاصة الجوانب الماليـة والقانونيـة فضلا عن تدريبهـم إن لـزم الأمـر.

٤- يعمـل مجلـس إدارة الشـركة ضمـن إطـار متـوازن ومسـتمر مـن الشـفافية وتبـادل المعلومـات مـا بيـن الإدارة التنفيذيـة وأعضـاء مجلـس الإدارة مـن خلال أميـن سـر المجلـس، والـذي يعمـل كحلقـة الوصـل بيـن جميـع أعضـاء مجلـس الإدارة وأعضـاء الإدارة التنفيذيـة بمـا يضمـن تدفـق المعلومـات اللازمـة بشـكل فعـال، كمـا يوجـد آليـة للتنسـيق بيـن أعضـاء الإدارة التنفيذيـة وأعضـاء مجلـس الإدارة يتـم إشـراك معظمهـم فـي أعمـال اللجـان المشـتركة لضمـان دقـة المعلومـات وسـرعة اتخـاذ القـرار.

٥- يلتـزم مجلـس الإدارة بحـدود سـلطاته الـواردة فـي القانـون والنظـام الأساسـي، وبالتالـي لـم يتـم إبـرام عقـود قـروض طويلـة الاجـل، أو بيـع عقـارات أو رهنهـا، كمـا لـم يتخـذ المجلـس أي قـرارات بالإبـراء لأي مـن مدينـي الشـركة. وتخضـع جميـع هـذه الاعمـال لسـلطة الجمعيـة العامـة للمسـاهمين.

٤,٣ حظر الجمع بين المناصب:
تـم اعتمـاد تقاريـر الالتـزام بحظـر الجمـع بيـن المناصـب، ووضعهـا ضمـن إطـار تقييـم أداء أعضـاء مجلـس الإدارة لتخضـع للمراجعـة المسـتمرة خلال السـنوات القادمـة وتـم تمييـز الالتـزام الـى فرعيـن:

١- الالتـزام بعـدم الجمـع بيـن منصـب الرئيـس ونائـب الرئيـس (شـخصي أو بصفتـه) فـي أكثـر مـن شـركتين يقـع مقرهمـا الرئيسـي فـي الدولـة، وعـدم الجمـع بيـن عضويـة مجلـس إدارة أكثـر مـن ثلاث شـركات مسـاهمة تقـع مراكزهـا الرئيسـية فـي الدولـة، بالإضافـة الـى التأكـد مـن عـدم الجمـع بيـن عضويـة مجلسـي إدارة شـركتين تمارسـان نشـاطاً متجانسـاً.

٢- الالتـزام بعـدم الجمـع بيـن منصـب رئاسـة المجلـس وأي منصـب تنفيـذي بالشـركة، إضافـة الـى الالتـزام بعـدم الجمـع بيـن رئاسـة المجلـس ورئاسـة أي مـن اللجـان المنصـوص عليهـا فـي نظـام حوكمـة الشـركات المدرجـة فـي السـوق المالـي.

وقـد التـزم أعضـاء مجلـس الإدارة بكافـة التوضيحـات اللازمـة والتوقيـع علـى إقـرارات خاصـة تفيـد عـدم الجمـع بيـن المناصـب وفقـاً لأحـكام القانـون ونظـام حوكمـة الشـركات.

٤,٤ تشكيل مجلس الإدارة:
تنفيـذاً لأحـكام النظـام الأساسـي: يتـم انتخـاب أعضـاء مجلـس الإدارة مـن قبـل الجمعيـة العامـة علـى أن يكـون ثُلـث أعضـاء مجلـس الإدارة علـى الأقـل مسـتقلين وأغلبيـة أعضـاء مجلـس الإدارة غيـر تنفيذييـن، الامـر الـذي يتفـق وقواعـد القانـون ونظـام حوكمـة الشـركات. وتكـون فتـرة العضويـة مدتهـا ثلاثـة سـنوات قابلـة للتجديـد بموجـب الانتخـاب من قبـل الجمعيـة العامـة للمسـاهمين. والجـدول أدنـاه يوضـح التشـكيل الحالـي لأعضـاء مجلـس إدارة مجموعـة المسـتثمرين القطرييـن كمـا فـي ٣١ ديسـمبر ٢٠٢٤.

اسم العضو	المنصب	% الملكية المباشرة	تاريخ الانتخاب/ التعيين	% الملكية غير المباشرة	التمثيل	تصنيف العضو	فترة مجلس الإدارة	انتهاء فترة المجلس	عضوية في مجالس إدارة شركات مدرجة أخرى	عدد الأسهم المملوكة (بشكل مباشر وغير مباشر)
الشيخ/حمد بن فيصل آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة	٠,٠٠٨٪	٢٠٢٣/١٢/١٩	٠,٧٠٪	الشركة القطرية للوكالات التجارية	غير تنفيذي مستقل	٣ سنوات	٢٠٢٦	بنك الريان مجموعة قطر للتأمين	٨,٨٨٨,٠٦٤
السيد/راشد فهد النعيمي	نائب رئيس مجلس الإدارة	٠,٠٠٨٪	٢٠٢٣/١٢/١٩	٠٪	لا يوجد	غير تنفيذي مستقل	٣ سنوات	٢٠٢٦	فودافون	١٠٠,٠٠٠
السيد/ عبدالله ناصر عبدالله المسند	عضو مجلس إدارة	٠,٠٠٨٪	٢٠٢٣/١٢/١٩	٠,٠٦٪	لا يوجد	غير تنفيذي غير مستقل	٣ سنوات	٢٠٢٦	فودافون	٧,٤٧٥,٠٠٠
السيد/ داني مخايل شرابيه	عضو مجلس إدارة	٠,٠٠٨٪	٢٠٢٣/١٢/١٩	٠٪	المسند ذ.م.م	غير تنفيذي غير مستقل	٣ سنوات	٢٠٢٦	لا يوجد	١٠٠,٠٠٠
السيد/ناصر عبد الله ناصر عبد الله المسند	عضو مجلس إدارة	٠,٠٠٨٪	٢٠٢٣/١٢/١٩	١١,٥٦٪	المسند ذ.م.م	غير تنفيذي غير مستقل	٣ سنوات	٢٠٢٦	فودافون	١٤٣,٩١٢,٥٠٠
السيد/حمد عبد الله ناصر عبد الله المسند	عضو مجلس إدارة	٠,٠٠٨٪	٢٠٢٣/١٢/١٩	١١,٥٦٪	المسند ذ.م.م	غير تنفيذي غير مستقل	٣ سنوات	٢٠٢٦	لا يوجد	١٤٣,٩١٢,٥٠٠
السيد / محمد حسن محمد السعدي	عضو مجلس إدارة	٠,٠٠٨٪	٢٠٢٣/١٢/١٩	٠٪	لا يوجد	غير تنفيذي مستقل	٣ سنوات	٢٠٢٦	بنك الريان	١٠٠,٠٠٠

٤,٥ عضويات في مجالس إدارة شركات مدرجة أخرى

اسم العضو	الشركة	تاريخ الانتخاب/التعيين	المنصب	ممثل عن	تصنيف العضو
** الشيخ/حمد بن فيصل آل ثاني	بنك الريان	انضم الى مجلس إدارة البنك الخليجي (بنك الريان حاليا) في عام 2009 وأعيد انتخابه في ٢٠٢٣/٠٣/١٥	نائب رئيس مجلس الإدارة	جهاز قطر للاستثمار (شركة قطر القابضة)	تنفيذي غير مستقل
	مجموعة قطر للتأمين	انضم الى مجلس إدارة شركة قطر للتأمين في عام 2009 وأعيد انتخابه في عام ٢٠٢٣	رئيس مجلس الإدارة	الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية	مستقل غير تنفيذي
السيد/ راشد فهد النعيمي	فودافون قطر	انضم لمجلس إدارة فودافون قطر في عام 2008 وأعيد انتخابه في ٢٠٢٢/٢/٢٨	عضو مجلس إدارة (عضو منتدب)	فودافون ومؤسسة قطر ذ.م.م	تنفيذي غير مستقل
السيد/ عبدالله بن ناصر المسند	فودافون قطر	انضم لمجلس إدارة فودافون قطر في عام 2016 وأعيد انتخابه في ٢٠٢٢/٢/٢٨	رئيس مجلس إدارة	لا يوجد	غير تنفيذي - مستقل
السيد/ محمد حسن محمد السعدي	بنك الريان	انتخب بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/١٥	عضو مجلس إدارة	لا يوجد	غير تنفيذي - مستقل
السيد / داني مخايل شرابيه	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد/ ناصر عبدالله المسند	فودافون قطر	تم تعيينه من قبل فودافون قطر ومؤسسة قطر ذ.م.م بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٠٩	عضو مجلس إدارة	فودافون ومؤسسة قطر ذ.م.م	غير تنفيذي – غير مستقل
السيد / حمد عبدالله المسند	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

** نص المادة (٩٨) قانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون الشركات التجارية : فيما عدا ممثلي الدولة في شركات المساهمة العامة أو الأشخاص الذين يملكون (١٠٪) على الأقل من أسهم رأس مال هذه الشركات، لا يجوز لأحد بصفته الشخصية أو بصفته ممثلًا لأحد الأشخاص المعنوية أن يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات مساهمة تقع مراكزها الرئيسية في الدولة، ولا أن يكون رئيساً لمجلس الإدارة أو نائباً للرئيس في أكثر من شركتين يقع المركز الرئيسي لكل منهما داخل الدولة.
وفي جميع الأحوال، لا يجوز لأحد سواء بصفته الشخصية أو بصفته ممثلًا لأحد الأشخاص المعنويين أن يكون عضواً منتدباً للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزها الرئيسي في الدولة، أو أن يجمع بين العضوية في مجلسي إدارتي شركتين تمارسان نشاطاً متجانساً.
وتبطل عضوية من يخالف ذلك في مجالس إدارة الشركات التي تزيد على النصاب المقرر في هذه المادة وفقاً للتسلسل التاريخي للعضوية، وعليه أن يرد إلى الشركة أو الشركات التي أبطلت عضويته فيها ما قبضه منها.

٤,٦ اجتماعات مجلس الإدارة

اجتمع مجلس الإدارة ستة اجتماعات خلال عام ٢٠٢٤.

يتم مداولة جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة بطريقة تسمح بإجراء مناقشات مفتوحة وتسهل مشاركة جميع الأعضاء والتصويت على كل بند على حدا ورصد عدد الأعضاء الموافقين والمعترضين، وتسجيل ذلك في محضر الاجتماع للرجوع إليه متى ما تطلب الأمر.

يتم اتخاذ جميع القرارات بأغلبية الحضور أو من يمثلهم، حسب الاقتضاء.

أي عضو لم يتمكن من الحضور في أحد الاجتماعات، سيتم تزويده بنفس المعلومات التي يتم توفيرها للحاضرين في هذا الاجتماع لتنفيذ عملية عادلة لاتخاذ القرارات. لذلك، يجوز لأعضاء مجلس الإدارة التصويت بالوكالة، إذا كان جدول الأعمال ذات الصلة بهم لا يسمح لهم بالحضور شخصيًا في الاجتماع.

ومع ذلك، فإن استخدام وسائل التواصل الحديثة ساهمت في الحد من غياب أعضاء مجلس الإدارة عن الاجتماعات، حيث أصبح من السهل الحضور والتحاور ومناقشة كافة النقاط على نحو يسمح باتخاذ القرار المناسب والتصويت عليه.

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع	الحضور	الغياب
١١٥	٢٠٢٤/٠١/٣١	٦	١
١١٦	٢٠٢٤/٠٤/١٦	٧	-
١١٧	٢٠٢٤/٠٦/٠٣	٦	١
١١٨	٢٠٢٤/٠٨/٠٦	٧	-
١١٩	٢٠٢٤/١٠/٢٤	٧	-
١٢٠	٢٠٢٤/١٢/١٦	٧	-

- تجدر الإشارة الى أن غياب أحد أعضاء مجلس الإدارة في الاجتماع رقم ١١٥ والاجتماع رقم ١١٧ المشار اليهما أعلاه كان بعذر مقبول وقد تم تفويض أحد الأعضاء بالحضور عن العضو الغائب وفق القانون.

٤,٧ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

يتم احتساب مكافآت المجلس سنوياً للعرض على الجمعية العامة للمساهمين لمناقشتها والتصويت عليها وفق أحكام النظام الأساسي والقانون، وقد وضع النظام الأساسي في المادة (٤٦) حداً أعلى لقيمة تلك المكافآت بحيث لا تتجاوز المكافأة المخصصة لأعضاء مجلس الإدارة خمسة في المائة (٥٪) من صافي أرباح الشركة، وفق المادة (١١٩) من قانون الشركات والمادة (١٨) من نظام هيئة قطر للأسواق المالية.

وفقًا لما ينص عليه نظام هيئة قطر للأسواق المالية، يتم الإفصاح عن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي التالي.

وضعت مجموعة المستثمرين القطريين سياسة مكافآت تنص على الإجراءات والمعايير التي تحدد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

٤,٨ مؤهلات مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين من أعضاء أصحاب خبرة ومؤهلين لقيادة الشركة وإضافة القيمة اللازمة، ويتمتع أعضاء مجلس الإدارة بسجل حافل من الإنجازات في قطاع أو أكثر من أنشطة الأعمال التي تفيد الشركة. يغطي أعضاء مجلس الإدارة مجموعة من الخبرات القائمة على مساراتهم المهنية ودرجاتهم العلمية وخبراتهم ذات الصلة.

٤,٩ تقييم أداء مجلس الإدارة لسنة ٢٠٢٤

يعتمد مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين على نظام تقييم ذاتي يقيم أداء أعضاء مجلس الإدارة بشكل سنوي، وقد اعتمد تقييم المجلس خلال العام ٢٠٢٤ على عدة محاور، منها التقييم الذاتي لأعضاء المجلس وآخر من خلال لجان مجلس الإدارة المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات المدرجة، ومن جانب آخر تحقيق النتائج المتوقعة خلال السنة المالية بالإضافة إلى ممارسة صلاحيات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة بحيث أخذت عملية التقييم لهذه المحاور الرئيسية كمعيار أساسي لتقييم أداء المجلس، كما تم الأخذ بعين الاعتبار العلاقة مع الإدارة التنفيذية وقد تم مراجعة هذه التقييمات من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت.

وقد ارتكز تقرير المراجعة على قياس مدى التزام أعضاء مجلس الإدارة بتحقيق مصالح الشركة والقيام بأعمال اللجان وحضور اجتماعات المجلس ولجانه. كما حرص المجلس على تطبيق مبادئ الحوكمة كالعدالة والمساواة بين أصحاب المصالح والالتزام بالشفافية والإفصاحات للهيئة وأصحاب المصالح في الوقت عينه. كما سعى المجلس من خلال إدارته التنفيذية على تحقيق التوازن الذي يضمن الاستمرارية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة والالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

٤,١٠ رئيس مجلس الإدارة

يمثل سعادة الشيخ / حمد بن فيصل آل ثاني الشركة بصفته رئيس مجلس إدارة الشركة.

يترأس رئيس مجلس الإدارة اجتماعات المجلس وهو المسؤول بشكل أساسي عن ضمان عملية الإدارة الصحيحة للشركة بطريقة فعالة ومثمرة بما يضمن تحقيق مصالح الشركة، ومساهميها وأصحاب المصالح لديها.

يهدف رئيس مجلس الإدارة إلى تنفيذ عملية اتخاذ قرارات شفافة، وبناءة وعادلة داخل مجلس الإدارة. في نفس الوقت، يتوقع رئيس مجلس الإدارة دائمًا إتباع معايير ومتطلبات أخلاقية عالية من قِبل أعضاء مجلس الإدارة.

وقد حدد ميثاق المجلس مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة الأساسية فيما يلي:

- التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب، والتعامل مع كل مسألة بما يتناسب مع عنصر بالسرعة والضرورة لضمان مواكبة الحدث أي كان نوعه.
- الموافقة على جدول الأعمال، مع مراعاة إدراج أية مسألة يطرحها أعضاء مجلس الإدارة.
- تشجيع أعضاء مجلس الإدارة على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة.
- توفير البيانات، والمعلومات، والوثائق والسجلات ذات الصلة الخاصة بالشركة ولجانها لأعضاء مجلس الإدارة.

- إنشاء قنوات اتصالات فعالة مع المساهمين وجعل آرائهم مسموعة من قبل مجلس الإدارة.
- السماح بالمشاركة الفعالة لأعضاء مجلس الإدارة وبخاصة غير التنفيذيين وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وغير التنفيذيين.
- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام نظام حوكمة الشركات المدرجة، وضمان اطلاع الأعضاء على مدى الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتحديث النظام الأساسي على النحو الذي يضمن التقيد بأحكام هذا النظام.
- الحفاظ على تكوين وعي قانوني لدى أعضاء مجلس الإدارة لضمان تنفيذ أحكام النظام الأساسي ونظام حوكمة الشركات.
- اعتماد المستندات، أو البيانات أو المعلومات المعمول بها التي يعدها مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية قبل الإفصاح عنها.

وفقًا للمادة رقم ١٢ (٨) من قانون حوكمة هيئة قطر للأسواق المالية والمادة رقم ٤-١ (أ-٢) من سياسة الإفصاح الخاصة بالشركة، يكون سعادة رئيس مجلس الإدارة هو المتحدث الرسمي للشركة.

٤,١١ أمين سر مجلس الإدارة

يلعب أمين سر مجلس الإدارة دورًا حيويًا للشركة وذلك من خلال دعم فعالية مجلس الإدارة وتسهيل عملية الاتصال والتنسيق بين أعضاء المجلس ولجانه. كما يوفر الدعم اللازم لمجلس الإدارة من خلال توفير المشورة القانونية لضمان تكوين وعي قانوني لدى الأعضاء الجدد عند البدء في ممارسة مسؤولياتهم في مجلس الإدارة، وحرصاً على تحقيق أعلى معايير الامتثال فقد قامت مجموعة المستثمرين القطريين بتعيين السيد/ة تمارا فياض في منصب أمين سر مجلس الإدارة وهي من الحاصلين على شهادة جامعية في القانون من إحدى الجامعات في لبنان.

وفقًا لقانون هيئة قطر للأسواق المالية، يحتفظ أمين سر مجلس الإدارة بسجل لإقرارات الأعضاء عن أي مناصب يشغلونها في شركات أخرى. يتم القيام بهذا للتأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة لا ينتهكون القواعد الخاصة بمنع الجمع بين مناصب معينة. كما يحتفظ بسجلات لإقرارات خطية سنوية لأعضاء مجلس الإدارة بعدم تعارض المصالح.

تم تنفيذ صلاحيات أمين مجلس الإدارة للامتثال لأحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والمتطلبات التنظيمية الأخرى.

٤,١٢ حظر الجمع بين المناصب

تضمن الشركة التزام رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة بالمادة السابعة (٧) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

كما تضمن الشركة الالتزام بمتطلبات حظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي مناصب تنفيذية أخرى في الشركة. بالإضافة إلى ذلك، رئيس مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين ليس عضوًا في أي لجنة من لجان مجلس الإدارة تنفيذاً لأحكام نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

ويقوم أمين سر مجلس الإدارة بالتأكيد على توقيع كل من الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة على إقرار سنوي يؤكد عدم الجمع بين المناصب المحظورة.

٥- لجان مجلس الإدارة

لزيادة فعالية سيطرة مجلس الإدارة بما يحقق اعلى معايير الاستقلالية والمهنية على أنشطة الشركة المختلفة والحد من المخاطر التي تتعرض لها قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان، مفوض لها مسؤوليات وصلاحيات محددة للعمل نيابة عنه. ووفقًا لالتزامها بتنفيذ مبادئ الحوكمة الرشيدة، تنفذ لجان مجلس الإدارة الحد الأدنى من المتطلبات التي تنص عليها لوائح حوكمة الشركة المعمول بها.

قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنتين فرعيتين

١- لجنة التدقيق
٢- لجنة الترشحات والمكافآت

لكل لجنة أدوار وواجبات وصلاحيات على النحو المحدد من قِبل مجلس الإدارة ويتم تحديدها وفقًا لكل اختصاص من اختصاصات اللجان، واعتمادها من مجلس الإدارة. تم وضع اختصاصات لجان مجلس الإدارة مع مراعاة المتطلبات التنظيمية المنصوص عليها في المواد رقم (١٨)و (١٩) من نظام الحوكمة. وفقًا للمادة رقم (١٩) من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، لا يسمح بترأس أكثر من لجنة من لجان مجلس الإدارة ولا يسمح بالجمع بين رئاسة لجنة التدقيق وعضوية أي لجنة أخرى.

٥,١ لجنة التدقيق

تم إنشاء لجنة التدقيق وفقًا للمادة رقم (١٨) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. يترأس لجنة التدقيق بمجموعة المستثمرين القطريين عضو مستقل من مجلس الإدارة وتتكون غالبيتها من أعضاء مستقلين.

تشمل مسؤوليات لجنة التدقيق، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- وضع إجراءات تقييم واختيار المدققين الخارجيين وضمان استقلاليتهم أثناء أداء واجباتهم؛
- الإشراف على الضوابط الداخلية للشركة، ومراقبة وظائف المدققين الخارجيين، والتنسيق مع المدققين الخارجيين، وضمان امتثالهم بتنفيذ المعايير الدولية؛
- الإشراف على ومراجعة دقة وصحة البيانات المالية والتقارير السنوية وربع السنوية؛
- النظر في ومراجعة ومتابعة تقارير المدققين الخارجيين والإيضاحات الخاصة بالبيانات المالية للشركة؛
- مراجعة الضوابط المالية والداخلية وأنظمة إدارة المخاطر؛
- وضع سياسات إدارة مخاطر الشركة ومراجعتها بانتظام، مع مراعاة أعمال الشركة، وتغيرات السوق، واتجاهات الاستثمار وخطط توسع الشركة؛
- تنفيذ مهام مجلس الإدارة المتعلقة بالضوابط الداخلية للشركة؛
- تنسيق المناقشات بين المدقق الخارجي والإدارة التنفيذية بخصوص عمليات تدقيق المخاطر؛ وعلى وجه الخصوص، مدى ملاءمة السياسات والتقديرات المحاسبية، وتقديمها إلى مجلس الإدارة لتضمينها في التقرير السنوي؛ و التنسيق بين ودة التدقيق الداخلي بالشركة ومراقب الحسابات.

تتكون لجنة التدقيق من الأعضاء التاليين:

الاسم	المنصب	نوع العضوية في مجلس الإدارة
السيد/ راشد فهد النعيمي	رئيس لجنة التدقيق	مستقل
السيد/ محمد حسن محمد السعدي	عضو لجنة التدقيق	مستقل
السيد/ حمد عبدالله المسند	عضو لجنة التدقيق	غير مستقل

اعتمدت لجنة التدقيق بمجموعة المستثمرين القطريين ميثاق اللجنة الرسمي والذي تم نشره وإتاحته على الموقع الإلكتروني لمجموعة المستثمرين القطريين التالي:
https://www.qatariinvestors.com/arabic/media-centre/reports/

علاوة على ذلك، خلال الاجتماع الأخير المنعقد في عام ٢٠٢٤، صاغت لجنة التدقيق أيضًا تقريرها السنوي ومراجعة الأداء الذي تم مشاركته مع أعضاء مجلس الإدارة.

المادة (١٩) من نظام حوكمة الشركات تنص على أنه يجب أن تجتمع لجنة التدقيق ستة (٦) مرات على الأقل في السنة. واجتمعت لجنة التدقيق ٦ مرات خلال عام ٢٠٢٤ على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	عدد الغياب	التوصيات
٢٠٢٤/٥١	٢٠٢٤/٠١/٢٨	٣	-	توصية إلى المجلس بالموافقة على القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
٢٠٢٤/٥٢	٢٠٢٤/٠٢/٢٠	٣	-	توصية إلى المجلس بالموافقة على المدقق الخارجي للسنة ٢٠٢٤
٢٠٢٤/٥٣	٢٠٢٤/٠٤/١٥	٣	-	توصية إلى المجلس بالموافقة على القوائم المالية الموحدة للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٤.
٢٠٢٤/٥٤	٢٠٢٤/٠٧/٣١	٣	-	توصية إلى المجلس بالموافقة على القوائم المالية الموحدة للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤.
٢٠٢٤/٥٥	٢٠٢٤/١٠/١٦	٣	-	توصية إلى المجلس بالموافقة على القوائم المالية الموحدة للفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤
٢٠٢٤/٥٦	٢٠٢٤/١٢/١٥	٣	-	توصية إلى المجلس بالموافقة على خطة التدقيق الداخلي لعام ٢٠٢٥

٥,٢ لجنة الترشيحات والمكافآت

وفقًا للمادة رقم (١٩) من قانون حوكمة الشركة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، تم دمج لجنة الترشحات والمكافآت في لجنة واحدة. تشمل مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- مساعدة مجلس الإدارة في إعداد سياسة المكافآت، التي تحدد وتضع إطار المكافآت وكذلك حوافز رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية والموظفين.
- تتحمل مسؤولية:

١-مساعدة مجلس الإدارة في إعداد وتعديل (عند الحاجة) سياسة الترشحات.
٢- استلام طلبات الترشح لعضوية مجلس الإدارة وتحديد وترشيح المرشحين لشغل المناصب الشاغرة في مجلس الإدارة، وتقديمها إلى الجمعية العمومية لاعتمادها.
٣- التأكد من أن معايير الترشح تشمل المهارات، والتوافر، والخبرة علاوة على المؤهلات الفنية والأكاديمية والصفات الشخصية وفقًا لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية.
٤- ترشيح من تراه مناسباً لشغل أي من وظائف الإدارة والإدارة التنفيذية العليا.
٥- وضع سياسة خطط التعاقب وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة فيما يخص خطط تعاقب الأعضاء والإدارة التنفيذية، مع مراعاة تحديات وفرص الشركة، والمهارات والخبرات المطلوبة. يتم مراجعة هذه السياسة بانتظام.
٦- تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه وإعداد التقارير في هذا الشأن وتقديمها إلى مجلس الإدارة.
٧- للوفاء بمسؤولياتها، اجتمعت لجنة الترشحات والمكافآت مرتين خلال السنة المالي ٢٠٢٤، الاجتماع الأول منعقد في أغسطس ٢٠٢٤ لمراجعة السير الذاتية لتعيين مدير مالي للشركة ورفع التوصية الى مجلس الإدارة والاجتماع الثاني للجنة المنعقد في ديسمبر ٢٠٢٤، اعدت اللجنة تقريري تقييم أداء مجلس الإدارة وتقرير اللجنة السنوي وتعديل بعض سياسات الشركة ورفعتهما إلى مجلس الإدارة.

أسماء أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت

الاسم	المنصب	نوع العضوية في مجلس الإدارة
السيد/ محمد حسن محمد السعدي	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	مستقل
السيد/ ناصر عبدالله المسند	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	غير مستقل
السيد/ حمد عبدالله المسند	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	غير مستقل
السيد/ داني مخايل شرابيه	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	غير مستقل

٦- الإدارة التنفيذية

٦,١ الرئيس التنفيذي:

الرئيس التنفيذي مسؤول عن تقديم التوصيات الاستراتيجية إلى مجلس الإدارة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات علاوة على توجيهات مجلس الإدارة. يتحمل المسؤولية التنفيذية للإدارة اليومية للشركة بدعم من الإدارة التنفيذية. وبناءًا على الصلاحيات الموكلة إليه من قبل مجلس الإدارة.

يشغل هذا المنصب السيد/ جوزيف عبدو.

٦,٢ المدير المالي:

يحدد ويديّر الاستراتيجية والسياسة المالية ويصدر تقارير عن أطر أعمال مجموعة المستثمرين القطريين. يشرف أيضا على وظائف المحاسبة المالية والتكاليف بهدف أن يُقيّم ويستفيد المساهمين على الوجه الأمثل من الموارد المالية. بالإضافة إلى ذلك، يتأكد هذا المنصب أن الأعمال سليمة/وممتثلة تجاريًا وتدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية الشاملة للشركة.

يشغل هذا المنصب السيد/ رامي عطية.

٦,٣ مدير تطوير الأعمال :

يتولى الرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال والتسليم مسؤولية قيادة مبادرات تطوير الأعمال في مجموعة المستثمرين القطريين والشركات التابعة لها، مع التركيز على نمو الإيرادات من خلال التحالفات الاستراتيجية والمشاريع المشتركة، بالإضافة إلى توسيع نطاق الأعمال الحالية والمشاريع الجديدة. كما يلعب الرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال والتسليم دورًا رئيسيًا في تعزيز علاقات قوية مع الجهات المعنية الداخلية والخارجية والحفاظ عليها، واكتشاف الفرص الجديدة التي تتماشى مع الأهداف والغايات الاستراتيجية الشاملة للمجموعة.
فضلًا عن ذلك، يشرف الرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال والتسليم على تطوير وتنفيذ الهياكل التنظيمية المثلى، مما يضمن تطبيق استراتيجيات قوية لإدارة المخاطر ووضع خطط طوارئ فعالة لحماية الأعمال ودفع عجلة النمو المستدام.

يشغل منصب مدير تطوير الأعمال لمجموعة المستثمرين القطريين السيد/ حسام عرابي.

٦,٤ رئيس الشؤون القانونية:

مسؤول بشكل أساسي عن إدارة العقود والحد من المخاطر القانونية المتعلقة بالإجراءات التي تبرمها الشركة والشركات التابعة لها. كما يقوم ببحث المشاكل والنزاعات ذات الصلة بأنشطة شركات الشركة والتعامل معها في حدود صلاحيات الإدارة التنفيذية أو رفعها الى إدارة الاستشارات القانونية التابعة لمجلس الإدارة إن لزم الأمر، كما يقدم المساعدة القانونية المستمرة لرؤساء الإدارات والشركات التابعة للشركة، مع الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات الداخلية المعمول بها.

تشغل هذا المنصب السيدة/ سابين حبيقه

٦,٥ مدير الموارد البشرية والإدارة

يقود، ويوجه ويدير وظائف الموارد البشرية، والشؤون الإدارية وتكنولوجيا المعلومات لمجموعة المستثمرين القطريين. كما يشرف على وضع وتنفيذ الاستراتيجيات، والعمليات، والسياسات، والإجراءات والخدمات بشكل فعال لدعم تحقيق أهداف الأعمال وفقًا لرؤية ومهمة الشركة.

يشغل هذا المنصب السيد/ أجيث كومار.

٦,٦ مساعد مدير التدقيق الداخلي:
مساعد مدير للتدقيق الداخلي للشركة مسؤول عن مساعدة مجلس الإدارة و/أو لجنة التدقيق التابع لها في تنفيذ مسؤولياتها المتعلقة بحوكمة الشركة عن طريق تقديم خدمات التدقيق المتكاملة لتوفير تأكيد عن كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعملية الحوكمة في مختلف أقسام الشركة. في هذا الشأن، يقوم رئيس التدقيق الداخلي بإبلاغهم بفعالية وكفاءة العمليات وموثوقية إعداد التقارير المالية والامتثال بالقوانين واللوائح المعمول بها.
يقوم مساعد مدير للتدقيق الداخلي بوضع خطط التدقيق القائمة على المخاطر لتنفيذ مسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي. يشمل العمل، إدارة برنامج التدقيق الشامل الذي يوفر الخدمات التطمينية والاستشارية المصممة لإضافة القيمة وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة بالمنظمة.

يشغل هذا المنصب السيد/ جوجيمون جورج

٦,٧ اللجنة التنفيذية:
تتكون اللجنة التنفيذية من الأفراد المذكورين أعلاه، وتجتمع اللجنة التنفيذية بشكل دوري وعند الحاجة.

٦,٨ أداء ومكافأة الإدارة التنفيذية العليا للعام ٢٠٢٤
يرأس اللجنة التنفيذية الرئيس التنفيذي السيد/ جوزيف عبدو.
تقوم الشركة بتقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا من خلال نظام تقييم الأداء المتبع في الشركة الذي يهدف إلى تطوير وتمكين أداء عال في الإدارة الحالية والمستقبلية.
لم يتم توزيع مكافآت مالية على الإدارة التنفيذية خلال عام ٢٠٢٤.

٦,٩ أسهم الإدارة التنفيذية الرئيسية في الشركة
وفقًا لإقرارات التعهدات الموقعة من كل منهم للعام ٢٠٢٤، لم يمتلك المدراء التنفيذيين الرئيسيين أي أسهم في الشركة.

٧- نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

٧,١ نظام الرقابة الداخلية
مسؤولية الرقابة الداخلية متضمنة في سياسات الشركة. يجب على جميع الكيانات داخل مجموعة المستثمرين القطريين الحفاظ على وجود ضوابط داخلية كافية. كحد أدنى، يجب أن تتعامل أنشطة الرقابة مع المخاطر الرئيسية المحددة في الشركة وأن تكون ممتثلة للقانون. تتحمل إدارة الشركة المسؤولية الكاملة عن تطبيق الضوابط الداخلية ضمن نطاقات مسؤوليتها.

وضع مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين أهداف على مستوى كل كيان تتوافق مع رؤية، ومهمة واستراتيجيات هذا الكيان. عند السعي لتحقيق هذه الأهداف، تواجه المنظمة أحداث وظروف قد تهدد تحقيق أهداف الشركة. للتخفيف من هذه المخاطر، تم تصميم وتنفيذ نظام رقابة داخلية فعال.

لتصميم نظام رقابة داخلية يتسم بالفعالية والكفاءة، اعتمد مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين إطار عمل الرقابة الداخلية الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات التابعة (لهيئة تريد واي). تم دمج إطار عمل لجنة رعاية المؤسسات المعتمد مع نموذج الخطوط الثلاثة الموصى به من معهد المدققين الداخليين (IIA) لتحديد المسؤولية عن الواجبات المحددة في إطار العمل. باستخدام نموذج الخطوط الثلاثة، تم تحديد الواجبات والمسؤوليات المتعلقة بالمخاطر والرقابة للمجموعات الثلاث التالية في مجموعة المستثمرين القطريين:

١- نموذج الخط الأول - الإدارة التشغيلية
إن الإدارة التشغيلية هي المسؤول بشكل رئيسي للتعامل مع المخاطر والاساليب المتبعة لإدارتها.

٢- نموذج الخط الثاني - وظائف الرقابة الداخلية والإشراف
تشمل وظائف الرقابة الداخلية والإشراف في مجموعة المستثمرين القطريين، على سبيل المثال لا الحصر، اللجنة التنفيذية ورؤساء الأقسام المستقلين، وما إلى ذلك. تكون إدارة المخاطر في مجموعة المستثمرين القطريين مبنية على أساس مستقل لكل إدارة بحيث تكون كل إدارة مسؤولة عن الاشراف ومراقبة عمليات المخاطر المرتبطة بها.

(٣) نموذج الخط الثالث - التدقيق الداخلي
يوفر التدقيق الداخلي ضمان مستقل وموضوعي عن فعالية إدارة ورقابة المخاطر لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

٧,٢ إدارة المخاطر
إدارة المخاطر هي من الأمور المركزية في الإدارة الاستراتيجية لمجموعة المستثمرين القطريين. إنها توفر عملية نظامية لتحديد المخاطر المرتبطة بأنشطة الأعمال الجديدة والحالية. اعتمدت مجموعة المستثمرين القطريين إطار العمل المتكامل لإدارة المخاطر المؤسسية (ERM) الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات(COSO) لتلبية أهداف الشركة المتعلقة بإدارة المخاطر. وفقًا لإطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات، تم وضع سياسة لإدارة المخاطر واعتمادها من مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين.

يحتفظ كل مسؤول عن أي من الملفات التابعة للمخاطر بسجل يحدد المخاطر المهمة التي تواجه الشركة مع وجود ضوابط داخلية لإدارة أو تخفيف هذه المخاطر. يقوم المسؤول عن المخاطر بمراجعة وتحديث سجلات المخاطر بانتظام. ويتم مراجعة سجل المخاطر سنويًا من قبل لجنة المخاطر وتقديمها إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة. كما تقوم الإدارة التنفيذية وإدارة التدقيق الداخلي بمراجعة النهج المستخدم في تحديد وتقييم المخاطر والضوابط الداخلية في سجل المخاطر.

في مجموعة المستثمرين القطريين، تتبع إدارة المخاطر نهج تصاعدي من الأسفل إلى الأعلى، بمعنى، يكون كل مدي/مسؤول عن مخاطر مسؤولا عن تحديد، وتجميع، والإبلاغ عن المخاطر والتي يتم دمجها وتقييمها والتعامل معها على مستوى الشركة. إدارة المخاطر هي مسؤولية الجميع، بدءا من مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي إلى كل موظف في كل إدارة/قسم. يقوم كل مسؤول عن المخاطر في مجموعة المستثمرين القطريين بتحديد، وتحليل، وتقييم، وقبول، وقياس ورصد جميع المخاطر المالية وغير المالية التي قد يكون لها تأثير سلبي على أداء وسمعة الشركة. وظيفة إدارة المخاطر في مجموعة المستثمرين القطريين تضمن أيضا تطبيق سياسات، قإجراءات ومنهجيات المخاطر بطريقة متسقة للتعامل مع المخاطر المختلفة، وخاصة مخاطر الاستثمار، ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

٧,٣ لتدقيق الداخلي

وظيفة التدقيق الداخلي هي جزء لا يتجزأ من بيئة الرقابة في مجموعة المستثمرين القطريين. حيث إنها تستمد صلاحياتها وتفويضاتها المخولة لها من ميثاقها المعتمد من لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة. وتتبع وظيفيًا إلى لجنة التدقيق وإداريًا للرئيس التنفيذي.

إدارة التدقيق الداخلي في مجموعة المستثمرين القطريين هي إدارة مستقلة توفر تأكيدات موضوعية وأنشطة استشارية تهدف لإضافة القيمة والتحسين لعمليات الشركة. كما إنها تساعد الشركة على تحقيق أهدافها من خلال استخدام طريقة منهجية ومنظمة قائمة على تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة والحوكمة. في هذا الشأن، تقوم إدارة التدقيق بإجراء تقييمات منتظمة وتقدم تأكيد موضوعي ومستقل وخدمات استشارية.

خلال عام ٢٠١٨، حصلت إدارة التدقيق الداخلي بمجموعة المستثمرين القطريين على أعلى تصنيف «تقييم مطابق بشكل عام» في التقييم الخارجي للجودة لإدارة التدقيق الداخلي الذي أجرته شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PWC).

إدارة التدقيق مسؤولة عن الوظائف المحددة التالية، على سبيل المثال لا الحصر:

- مراجعة تأثير الخطر على الشركة ومدى فعالية وملائمة النظم داخل الشركة في مواجهة أي تغييرات حاسمة و/أو غير متوقعة في السوق؛
- تقييم أي خطر تواجهه مجموعة المستثمرين القطريين أو أي مخاطر محتملة قد تواجهها؛ و
- تقديم أي اقتراح أو توصية لتخفيف هذه المخاطر.

٧,٤ التدقيق الخارجي

وفقًا لقانون الشركات ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية، تعين الجمعية العمومية لمجموعة المستثمرين القطريين مدقق خارجي وفقًا لتوصية لجنة التدقيق المقدمة إلى مجلس الإدارة. وبناء على توصيات مجلس الإدارة، تم تعيين ديلويت كمدققين خارجيين خلال الجمعية العمومية السنوية العادية لمجموعة المستثمرين القطريين المنعقدة في ٢٠٢٤/٠٣/٠٤.

تم تعيين المدقق الخارجي لمدة سنة واحدة، قابلة للتجديد لمدة مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متتالية.

يجب أن يكون المدقق الخارجي المعين مسجلًا في قائمة المدققين الخارجين لدى هيئة قطر للأسواق المالية ويجب أن يمتثل لأعلى المعايير المهنية. يجب أن يكون المدقق الخارجي مستقل تمامًا عن الشركة وأعضاء مجلس إدارتها وليس له أي تعارض في المصالح في علاقته مع الشركة.
يجب على المدقق الخارجي قراءة التقرير أمام الجمعية العمومية وتوضيح أي استفسارات من المساهمين.

يقدم المدقق الخارجي تأكيد معقول بأن البيانات المالية تمثل بشكل عادل المركز المالي وأداء الشركة. للتأكد من تحقيق ما ذكر أعلاه، يقوم المدقق الخارجي بإجراء عمليات التدقيق بشكل مستقل عن الشركة. كما يقدم المدقق الخارجي تأكيد معقول عن مدى ملائمة تصميم، وتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وضمان محدود عن الامتثال بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، وتشمل نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.
يقدم المدقق الخارجي إلى أعضاء مجلس الإدارة معلومات تتعلق بأي مخاطر تتعرض لها مجموعة المستثمرين القطريين وكذلك عن أي انتهاكات محددة. في حالة أي انتهاك، سيقومون على الفور بإبلاغ السلطات ذات الصلة مثل هيئة قطر للأسواق المالية.

٨- تعارض المصالح

تلتزم الشركة التزامًا تامًا بممارسة أعمالها بعدالة ونزاهة لضمان أن مصالح مساهميها وأصحاب المصالح لديها يتم خدمتهم وحمايتهم بطريقة سليمة. تُقر مجموعة المستثمرين القطريين بأهمية الحفاظ على أعلى مستويات الثقة بين مساهميها. تبذل الشركة قصارى جهودها لإدارة أعمالها باحترام، ونزاهة ومسؤولية. تقوم مجموعة المستثمرين القطريين بمراقبة تعارض المصالح المحتمل على مستوى المعاملات والشركات. كما تقوم الشركة برفع الوعي بين موظفيها وأصحاب المصالح لديها لتجنب حدوث أي حالات تعارض في المصالح. ويمتد هذا المجهود ليغطي جميع الإدارات والفروع التابعة للشركة. تم وضع إجراءات للتعامل مع حالات التعارض في المصالح بطريقة عادلة وشفافة.

تلتزم الشركة بالقواعد ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية وكذلك القوانين واللوائح التي تحكم أعمال الشركة، بخصوص المواقف التي قد تؤدي إلى حدوث تعارض في المصالح، تنفذ الشركة سياسة لتعارض المصالح يتم مراجعتها عند الضرورة لمعالجة الثغرات المحتملة.

علاوة على ذلك، من الجدير ذكره أنه خلال العام ٢٠٢٤ اتخذت الشركة إجراءات جديدة لتجنب حدوث أي مواقف تعارض في المصالح/ التداول من الداخل. لذلك، وقعت الإدارة التنفيذية إقرارًا وتعهدًا ذات صلة بالإفصاح عن (١) ما إذا كانوا هم أو أفراد عائلاتهم (على النحو المحدد في نظام هيئة قطر للأسواق المالية) يمتلكون أي أوراق مالية في الشركة من عدمه؛ و(٢) ما إذا كانوا قد قاموا بشراء أو باعوا أسهمهم في الشركة على الرغم من علمهم بوجود معلومات حساسة وغير مفصح عنها قد تؤثر على سعر الأسهم. يهدف هذا الإجراء إلى منع حدوث أي مواقف تعارض في المصالح/تداول المطلعين في الشركة وفرض شروط عالية الشفافية.

٩- حماية المساهمين

تعتبر العدالة والمساواة بين مساهمي الشركة من المبادئ الرئيسية لحوكمة شركات فعالة، وتعتبر الشركة أن هذا المبدأ ذا أولوية وتلتزم بمعاملة مساهميها بأعلى مستوى من النزاهة والشفافية والمساواة.

من الأهداف الأساسية للشركة زيادة القيمة للمساهمين من خلال استراتيجيات رشيدة ومستدامة. تتفهم الشركة أن حوكمة الشركة السليمة تضيف قيمة إلى أنشطتها وعلاقاتها مع أصحاب المصالح. تُعد المحافظة على ثقة المساهمين وأصحاب المصالح واحدة من الركائز الأساسية لأنشطة أعمال الشركة.

يبذل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دائمًا قصارى جهودهم لتنفيذ مبادئ الحوكمة السليمة والالتزام بمبدأ المعاملة العادلة والمنصفة للمساهمين.

تـم وضـع سياسـة حمايـة المسـاهمين امتثـالًا لنظـام هيئـة قطـر للأسـواق الماليـة وبنـود تأسـيس الشـركة والقوانين واللوائح ذات الصلة. وتطمح مجموعة المستثمرين القطريين للوصول إلى ما هو أبعد من المعايير التـي تحددهـا المعاييـر التنظيميـة.

٩,١ حقوق المساهمين في اجتماعات الجمعية العمومية
يتـم دعـوة المسـاهمين وتشـجيعهم علـى حضـور اجتمـاع الجمعيـة العموميـة السـنوية للشـركة. الجمعيـة العموميـة السـنوية هـي بمثابـة منتـدى يتيـح فرصـة للمسـاهمين للاسـتماع إلـى ومشـاركة مجلـس الإدارة فـي الأمـور المتضمنـة فـي جـدول الأعمـال.

وفقًـا للمـادة رقـم ٣٨ مـن قانـون الشـركات، والمـادة رقـم ٣٢ مـن نظـام حوكمـة الشـركات الصـادر عـن هيئـة قطـر للأسـواق الماليـة والمـادة رقـم ٥٧ مـن النظـام الأساسـي، يحـق للمسـاهمين الذيـن يمثلـون ٢٥٪ علـى الأقـل من رأس مـال الشـركة الدعـوة إلـى عقـد اجتمـاع الجمعيـة العموميـة غيـر العاديـة. ووفقًـا للإجـراءات التـي ينـص عليهـا القانـون وخاصـة المـادة رقـم ٣٢ مـن نظـام حوكمـة الشـركة الصـادر عـن هيئـة قطـر للأسـواق الماليـة، يحـق للمسـاهمين الذيـن يمتلكـون ١٠٪ علـى الأقـل مـن رأس مـال الشـركة طلـب عقـد اجتمـاع الجمعيـة العموميـة شـرط أن تبـرر الأمـور التـي تـم طرحهـا لعقـد هـذا الاجتمـاع.

تضمـن الشـركة مراعـاة حقـوق المسـاهمين فيمـا يتعلـق باجتماعـات وإجـراءات الجمعيـة العموميـة، التـي تشـمل، علـى سـبيل المثـال لا الـحصر:

- الإخطـار بتاريـخ ومـكان اجتماعـات الجمعيـة العموميـة واسـتلام جـدول أعمـال الاجتماعـات بمـدة لا تقـل عـن ٢١ يومـاً علـى الأقـل قبـل تاريـخ اجتمـاع الجمعيـة العموميـة. بالإضافـة إلـى ذلـك، يتـم نشـر التقاريـر الماليـة للشـركة وتقاريـر مجلـس الإدارة فـي اثـنين مـن الصحـف المحليـة اليوميـة (واحـدة منهمـا باللغـة العربيـة)؛
- حضور اجتماعات الجمعية العمومية والمشاركة في مناقشاتها؛
- مناقشة الأمور المدرجة في جدول الأعمال؛

- إذا كان القانـون يسـمح بذلـك، طلـب إدراج فـي جـدول اجتمـاع الجمعيـة العموميـة أمـور معينـة ليتـم مناقشـتها خلال اجتمـاع الجمعيـة العموميـة.
- طرح أسئلة على أعضاء مجلس الإدارة والحصول على إجاباتها؛
- يحق للمساهمين التظلم للجمعية العمومية إذا اعتبروا الإجابات غير كافية؛
- التصويت على القرارات العامة؛ وتلقي معلومات عن القواعد والإجراءات التي تحكم عملية التصويت؛
- الحـق فـي الاعتراض على أي قـرار يخـدم أو يضر مصالـح مجموعـة معينـة مـن المسـاهمين؛ أو يقـدم منفعـة خاصـة لأعضـاء مجلـس الإدارة و/أو أعضـاء الشركـة ضـد مصالـح؛ و
- الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العمومية في الوقت المحدد.

يحـق لأحـد المسـاهمين تعـيين (خطيـاً وبتوكيـل) مسـاهم آخـر ليـس عضـواً فـي مجلـس الإدارة لحضـور الجمعيـة العموميـة نيابـة عنـه؛ شريطـة ألا يحـوز هـذا المسـاهم عـن طريـق الوكيـل علـى أكثـر مـن نسـبة (٥٪) من أسـهم رأس مـال الشـركة. يحـق للمسـاهم المـوكل المشـاركة فـي التصويـت وفقـاً للقـوانين واللوائـح ذات الصلـة وبموجـب التعليمـات المعطـاة لـه مـن المسـاهم.

يحـق للمسـاهمين القـصر والمحجـور عليهـم فـي اجتمـاع الجمعيـة العامـة. ويمثلهـم فـي الحضـور النائبـون عنهـم بالقانـون.

٩,٢ حقوق المساهمين المتعلقة بتوزيع الأرباح
توزيـع الأرباح هـو أحـد الخيـارات المتاحـة للشـركة كقيمـة عائـدة إلـى مسـاهميها. خلال اجتمـاع الجمعيـة العموميـة، يقـدم مجلـس الإدارة توصيتـه بشـأن توزيـع الأرباح علـى مسـاهمي الشـركة. يسـتند هـذا التوزيـع علـى عـدة عوامـل مثـل الأداء العـام للشـركة خلال العـام، والنتائـج الماليـة، والمتطلبـات النقديـة المسـتقبلية والسـيولة، وكذلـك الظـروف العامـة للسـوق وغيرهـا مـن العوامـل التـي يراهـا مجلـس الإدارة أنهـا ذات صلـة. وفقًا لسياسـة توزيـع الأرباح بالشـركة، يتـم تسـليم الأرباح المعتمـدة للتوزيـع مـن الجمعيـة العموميـة، سـواء كانـت أسـهم نقديـة أو أسـهم منحـة، كحـق، للمسـاهمين المدرجيـن فـي السـجل المحتفـظ بـه فـي شـركة قطـر للإيداع المركـزي للأوراق الماليـة (QCSD).

٩,٣ حقوق المساهمين الأقلية
تضمـن الشـركة معاملـة جميـع المسـاهمين، بمـا فـي ذلـك الأقليـة، بالتسـاوي دون أي تمييـز. يحصـل جميـع المسـاهمين علـى نفـس المعلومـات بغـض النظـر عـن عـدد الأسـهم التـي فـي حوزتهـم.

تضمن الشركة إعطاء المساهمين الأقلية حقوقهم المستحقة في الوصول إلى المعلومات وسماع آرائهم.

وفقًـا للإجـراء المذكـور فـي المـادة رقـم ٣٢ مـن قانـون حوكمـة الشـركات الصـادر عـن هيئـة قطـر للأسـواق الماليـة، يحـق للمسـاهمين الأقليـة ممارسـة حقوقهـم الكاملـة فيمـا يتعلـق بمشـاركتهم وتصويتهـم فـي اجتماعـات الجمعيـة العموميـة. تتبنـى الشـركة طريقـة التصويـت التراكمـي فـي انتخابـات أعضـاء مجلـس الإدارة (لمزيـد مـن المعلومـات، راجـع القسـم ٥-٣ مـن سياسـة حمايـة المسـاهمين)، الذي يعطـي الفـرص للتمثيل العادل للمسـاهمين الأقليـة فـي مجلـس الإدارة. علاوة علـى ذلـك، قامـت الشـركة بتنفيـذ آليـة لتقديـم الشـكاوى والإبلاغ عـن أي انتهـاكات أو مخاطـر قـد تهـدد الشـركة.

١٠- حقوق أصحاب المصالح.

تبـذل الشـركة كل جهـد ممكـن للاعتـراف بهـا كشـريك أعمـال جديـر بالثقـة يعمـل وفقًـا لقيمهـا الأساسـية ووفقًـا للقوانيـن واللوائـح ذات الصلـة.

الشـركة ملتزمـة بمباشـرة أعمالهـا بمسـؤولية وشـفافية، لحمايـة حقـوق جميـع أصحـاب المصالـح، وإنشـاء قيمـة واسـتدامة مـن خلال تطبيـق الممارسـات السـليمة.

تحمي الشركة حقوق أصحاب المصالح من خلال ضمان:

- معاملة جميع أصحاب المصالح معاملة عادلة دون أي تمييز؛
- منـح أصحـاب المصالـح حـق الوصـول إلـى المعلومـات والبيانـات المتعلقـة بأنشـطتهم فـي الوقـت المحـدد وبشـكل منتظـم؛
- حماية أصحاب المصالح وفقًا لجميع القوانين واللوائح ذات الصلة.
- معالجة مخاوف أصحاب المصالح في الوقت المحدد.

وضعـت مجموعـة المسـتثمرين القطرييـن سياسـة إبلاغ عـن المخالفـات لتصميـم وإنشـاء وعـي عـن أي حـوادث تحتـاج إلـى الإبلاغ بشـكل مجهـول إلـى الإدارة التنفيذيـة. تهـدف السياسـة إلـى حمايـة الشـركة، ومسـاهميها وأصحـاب المصالـح لديهـا.
تشـمل هـذه السياسـة المذكـورة سـلفاً علـى سـبيل المثـال لا الحصـر، الحـق لأي موظـف فـي الكشـف عـن أي سـوء تصـرف داخـل الشـركة مثـل سـوء الاسـتخدام أو الاسـتخدام غيـر الملائـم لأمـوال ومـوارد مجموعـة المسـتثمرين القطرييـن و/أو أي مخالفـات جنائيـة دون خـوف مـن العقـاب.

١١- علاقات المستثمرين

تقدر الشركة مساهميها وتقر بأهمية الإفصاح الهادف وفي الوقت المناسب عن المعلومات.

مسؤول علاقات المستثمرين بالشركة مسؤول عن الحفاظ على ثقة المستثمرين في الشركة من خلال إجراء اتصالات واضحة ومتسقة بين الإدارة، والمساهمين ومجتمع الاستثمار. ينظم مسؤول علاقات المستثمرين عقد اجتماعات المساهمين، والتعامل مع البيانات الصحفية، وبالتعاون مع المتحدث الرسمي للشركة.

يدير الاتصالات الخارجية للشركة في حالة الأزمات. كما أن مسؤول علاقات المستثمرين مسؤول عن التعامل مع الشائعات بعد التنسيق مع مجلس الإدارة عن طريق أمين سر المجلس وقد بنيت سياسة خاصة بالشائعات وكيفية التعامل معها.

تقر الشركة بأن قاعدة مساهميها مختلفة، وبالتالي قد تكون التوقعات مختلفة. يتم نشر المعلومات الكمية والنوعية طوال السنة، وفقًا للوائح ذات الصلة. يتم تنظيم مؤتمر علاقات المستثمرين بشكل ربع سنوي عبر الهاتف مع المديرين التنفيذيين بالشركة لتقديم تحديثات عن أداء الشركة والرد على الأسئلة. كما أن اجتماع الجمعية العمومية السنوي هو فرصة قيمة للمساهمين للاجتماع مع مجلس الإدارة وإدارة الشركة، والاستماع إلى مراجعة مجلس الإدارة لأنشطة الشركة، ومعرفة خطط التطوير وطرح أي أسئلة.

توجد المعلومات الحالية والسابقة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، البيانات الصحفية، والنتائج المالية وعروض المستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة:
www.qatariinvestors.com/arabic/investor-relations

مكتب علاقات المستثمرين بمجموعة المستثمرين القطريين يدعو إلى تقديم ويرحب بأي ملاحظات من المساهمين وكذلك من أي عضو من مجتمع الاستثمار. لأي استفسارات يرجى إرسال رسالة بريد إلكتروني إلى العنوان: t.fayad@qatariinvestors.com

١٢- اجتماعات الجمعية العمومية

اجتمع مساهمي مجموعة المستثمرين القطريين في اجتماع جمعية عمومية عادية عقد يوم الإثنين الموافق ٠٤ مارس ٢٠٢٤ تم عقد هذا الاجتماع تحت إشراف ممثلي وزارة التجارة والصناعة وبحضور المدققين الخارجيين للشركة، ديلويت اند توش تم عقد هذا الاجتماع وفقًا لمتطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وقانون الشركات. خلال الاجتماع، قدم مجلس الإدارة إلى المساهمين التقرير السنوي لعام ٢٠٢٣، الذي تضمن أداء الشركة في عام ٢٠٢٣ وكذلك استراتيجية الأعمال للسنة القادمة.

سجلات المساهمين

وفقًا للمادة رقم ٢٥ من نظام حوكمة الشركة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، تفصح الشركة عن كبار مساهميها الحاليين.

المساهم	عدد الأسهم	النسبة المئوية
المسند ذ.م.م	**حوالي ٥٩٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٧,٤٦ ٪
مجموعة إزدان القابضة من خلال شركاتها التابعة والأطراف ات الصلة	**حوالي ٣١١,٤٠,٨٩٠	٢٥,٠٢ ٪

وفقًا لقائمة المساهمين المستلمة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية (QCSD) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٣- متطلبات الإفصاح

وفقًا للمادة رقم ٤ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ومن أجل تحقيق أعلى معايير الإفصاح، تتبع مجموعة المستثمرين القطريين الإجراءات التالية:

- تضمن الشركة بأن أي معلومات مُفصح عنها تكون دقيقة، وواضحة وموثوق بها باستمرار.
- في هذا السياق، أنشأت الشركة فرق عمل داخلية من مسؤوليتها ضمان امتثال الشركة لقواعد حوكمة الشركة.
- تساعد إدارة الشؤون القانونية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارات الشركة ذات الصلة على فهم أدوارهم ومسؤولياتهم المتعلقة بمتطلبات الإفصاح.

وفقا لقواعد ولوائح الحوكمة المعمول بها، تلتزم مجموعة المستثمرين القطريين بالإفصاح)عند الحاجة(عن أي انتهاك حدث خلال السنة المالية، وفي نفس الوقت تنفذ أيضا التدابير الاحترازية لتجنب تكرار نفس الأحداث.

بالرجوع إلى المادة رقم ٥٢ من دليل قواعد طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية المتعلق بالإفصاح عن الدعاوى القضائية للشركة، يرجى الرجوع إلى الإيضاحات في البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

يتم الإفصاح عن أي معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة سواء صفقات كبيرة أو خالفها في الكشف التفصيلي المعد وفقا لأحكام المادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ والمادة (١٣) من النظام الأساسي للشركة والمادة ٤,١١ من نظام حوكمة الشركات المدرجة والكيانات القانونية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وأيضا ضمن التقرير السنوي/ البيانات المالية المدققة المعروض على المساهمين للمصادقة عليه.

للاطلاع على تفاصيل تلك المعاملات، يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ الواردة بنهاية التقرير السنوي. يشكل تقرير الحوكمة جزء لا يتجزأ من التقرير السنوي للشركة.

تقوم الشركة بنشر تعميم على جميع الأشخاص المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة لإبلاغهم بدخول فترة حظر التداول بأسهم الشركة ويحذرهم من التداول بأسهم الشركة. لم تسجل أي تداولات في فترات الحظر التي يمنع فيها التداول بالأسهم وفقا لأحكام اللائحة الداخلية لبورصة قطر نظام طرح وإدراج الأوراق المالية في الأسواق المالية، والصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

المسؤولية الاجتماعية للشركات

أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات

انطلاقًا مع التزامنا الراسخ تجاه مجتمعنا ووطننا الغالي، تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات إحدى الركائز الرئيسية في بيئة أعمال مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق) "الشركة" أو "المجموعة" وشركاتها التابعة (يشار إليها مجتمعة باسم "المجموعة"). تركز أنشطة الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمجموعة على تبني الممارسات الأخلاقية وإظهار الالتزام تجاه المساهمين وأصحاب المصلحة. وقد نجحت المجموعة طوال عام ٢٠٢٤ في إطلاق العديد من المبادرات والمشاركة فيها، ضمن برنامج المسؤولية الاجتماعية، سواء على مستوى الشركة الأم أو عبر الشركات التابعة لها أيضًا.

البيئة

في إطار التزام المجموعة العميق بالبيئة واهتمامها المستمر برفاهية المجتمع المحلي، أقدمت "شركة إسمنت الخليج" على زراعة ٥٠٠ شجرة جديدة داخل الشركة، لتضاف إلى ٧٠٠ شجرة موجودة بالفعل. وبذلك، يصل إجمالي الأشجار إلى ١,٢٠٠ شجرة، مما يسهم بشكل كبير في تعزيز نظامنا البيئي المحلي.

وقد شاركت شركة إسمنت الخليج في معالجة ما يقرب من ٢٠,٠٠٠ طن متري من الحبيبات الجزيئية المستهلكة الناتجة عن صناعات النفط والغاز في قطر منذ عام ٢٠١٨. تساهم هذه المبادرة في تحويل النفايات المحتملة التي كانت ستُدفن في المكبات إلى مواد خام قيمة تُستخدم في إنتاج الكلنكر.
ومن خلال إعادة استخدام هذه المواد، نجحت شركة إسمنت الخليج في خفض كمية النفايات المدفونة في المكبات بشكل كبير، مما أسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وخفض البصمة الكربونية الإجمالية للشركة في تصنيع الكلنكر.
علاوة على ذلك، وفي إطار التزام المجموعة المستمر بحماية البيئة، كرم سعادة الدكتور المهندس عبد الله بن عبد العزيز بن تركي السبيعي، وزير البيئة والتغير المناخي، شركة إسمنت الخليج تقديرًا لدورها الحيوي في تطوير تكنولوجيا مبتكرة لإنتاج الإسمنت الأخضر ومواد البناء المتقدمة من النفايات الصلبة.
كما يتجسد التزام المجموعة تجاه البيئة عبر ممارسات شركة يوروبكار التابعة لها، والتي توفر لعملائها سيارات كهربائية وهجينة، تُنتج كميات أقل من انبعاثات العادم، أو لا تُنتج أي انبعاثات عادم على الإطلاق. ومن خلال التوجه نحو هذه الخيارات الصديقة للبيئة، يمكن لركاب السيارات الحد بشكل كبير من تأثيرهم البيئي والمساهمة في مكافحة تغير المناخ. ولتشجيع عملائها على ذلك، يتم تضمين مستويات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في كل نشرة أسعار.

علاوة على ذلك، نظمت شركة موبيليتي لتأجير السيارات العديد من أنشطة إعادة التدوير على مدار العام، وكانت نتائج بعض أنشطة إعادة التدوير على النحو التالي:

١- إعادة تدوير مخلفات الإطارات: إعادة تدوير ما مجموعه ٣٣ إطارًا خردة بنجاح، مما ساهم في بيئة أنظف وأكثر استدامة.
٢- إعادة تدوير النفايات الورقية: إعادة تدوير ما مجموعه ١٠٠ كجم من النفايات الورقية بنجاح، مما ساهم في الاستدامة البيئية وتقليل النفايات.
٣- المكاتب الخضراء ولافتات "حفظ المياه": تم وضع لافتات لحفظ المياه على جميع الطاولات في مكاتب موبيليتي لتأجير السيارات.

كما تشرفت موبيليتي لتأجير السيارات بالمشاركة في حملة "حديقة ونبات" التي نظمتها مؤسسة قطر ضمن فعاليات أسبوع قطر للاستدامة ٢٠٢٤. تهدف هذه المبادرة الرائدة إلى التوسع في المساحات الخضراء داخل المجتمع من خلال زراعة ٤٠٠ شجرة بالقرب من مسجد المدينة التعليمية. ومن خلال هذا التعاون المثمر، تجدد شركة يوروبكار التزامها الراسخ بالاستدامة البيئية، مؤكدةً دعمها لرؤية قطر الطموحة في بناء مستقبل أكثر خضرة واستدامة.

اللياقة البدنية والصحة

تدعم مجموعة المستثمرين القطريين موظفيها في اتباع نمط حياة صحي، من خلال تحسين مستوى لياقتهم البدنية، وذلك عبر مواسم "تحدي اللياقة البدنية" التي تنظمها موبيليتي لتأجير السيارات التابعة للمجموعة. خلال هذه الفعالية، يتم اختيار الفائزين الذين نجحوا في فقدان أكبر قدر من الوزن وتحقيق مؤشر كتلة جسم صحي، وذلك بهدف رفع مستوى اللياقة البدنية للموظفين وحثهم على الحفاظ على نمط حياة صحي.

يوم المرأة

احتفلت موبيليتي لتأجير السيارات في مقرها باليوم العالمي للمرأة، حيث تمحور الحدث حول موضوع التمكين تحت شعار " الاستثمار في المرأة: تسريع وتيرة المساواة بين الجنسين من خلال التمكين الاقتصادي". هذا الحدث سلط الضوء على أهمية تعزيز الفرص المتاحة للمرأة ودورها الحيوي في الاقتصاد.

التوعية بالصحة النفسية

في إطار البرنامج الوطني للصحة النفسية وجودة الحياة التابع لمؤسسة حمد الطبية، قادت السيدة كاتيا واريك سميث، التي تشغل منصب مساعد مدير تطوير الخدمات السريرية لخدمات الصحة النفسية، حملة توعوية مثمرة بعنوان "الرفاهية من أجل الحياة العملية" لموظفي موبيليتي لتأجير السيارات. وقد كان الهدف من هذه الجلسة زيادة الوعي بأهمية الصحة النفسية في مكان العمل، وتقديم استراتيجيات عملية لإدارة الرفاهية وتقليل التوتر. لم تكن الحملة مجرد منصة تعليمية، بل كانت أيضًا مصدر إلهام للموظفين، يدفعهم لإعطاء الأولوية لصحتهم النفسية وتبني عادات صحية في حياتهم العملية اليومية. كانت الجلسة ممتعة وثرية للغاية، حيث زودت موظفي شركة يوروبكار برؤى تطبيقية تعزز إنتاجيتهم المهنية ورفاهيتهم الشخصية.

برنامج التوعية الصحية للرجال

نظمت موبيليتي لتأجير السيارات برنامج التوعية الصحية للرجال بالتعاون مع مركز نسيم الصحي لتسليط الضوء على أهمية الفحوصات المنتظمة والكشف المبكر عن المشاكل الصحية وتبني نمط حياة صحي. تهدف هذه المبادرة إلى تمكين الموظفين بالمعرفة اللازمة لإعطاء الأولوية لرفاهيتهم.

محاضرة التغذية والفحص الصحي

شارك موظفو شركة ميدلوج للخدمات اللوجستية في محاضرة حول التغذية والفحوصات الصحية التي نظمتها شركة ميديترينيان شيبنج قطر (إم إس سي) بالتعاون مع مركز كيم الصحي.

وتضمن ما يلي:

- محاضرة طبية حول التغذية: جلسة توعوية تسلط الضوء على أهمية التغذية المتوازنة وعادات الأكل الصحية، علاوة على جلسة أسئلة وأجوبة.
- الفحوصات الصحية: شملت مجموعة من الفحوصات والاستشارات الطبية لقياس مستوى سكر الدم العشوائي والطول والوزن ومؤشر كتلة الجسم.

أسبوع العافية

شارك موظفو شركة ميدلوج في أسبوع العافية الذي نظمته فنادق ومنتجعات ماريوت في الدوحة بهدف تعزيز الرفاهية في المجتمع المحلي.

تضمن الاحتفال، الذي استمر لمدة ستة أيام، أجندة حيوية ومتنوعة من ورش العمل، ودروس اللياقة البدنية، والأنشطة الترفيهية. وقد كان الهدف الأساسي لهذا الأسبوع المخصص هو توفير تجربة شاملة تركز على الصحة النفسية والروحية والعاطفية والاجتماعية والبدنية، بالإضافة إلى تعزيز الوعي بالرعاية البيئية. شارك موظفو ميدلوج في مجموعة من الأنشطة التي قدمها مدربون وخبراء ومعالجون مختصون.

برنامج التوعية بسرطان الثدي

نظمت مجموعة المستثمرين القطريين جلسة توعوية لنساء موظفيها حول سرطان الثدي، حيث تناولت الجلسة موضوعات شديدة الأهمية تتعلق بالكشف المبكر، وعوامل الخطر، وأهمية الفحوصات الدورية التي تشكل درع الوقاية الأول ضد هذا المرض الخبيث. وقد اختتمت الجلسة بفقرة أسئلة وأجوبة، التي كانت بمثابة منصة غنية للحوار والتفاعل.

كما تم تنظيم برنامج للتوعية بسرطان الثدي في مقر موبيليتي لتأجير السيارات لتوعية الموظفات واطلاعهن على أهمية الكشف المبكر والوقاية.

المجتمع

وخلال شهر رمضان المبارك، نظمت مجموعة المستثمرين القطريين سلسلة من فعاليات الإفطار والسحور، حيث استقبلت العملاء واحتفلت بهذه المناسبة السعيدة مع موظفيها في أجواء مفعمة بالتآلف والمحبة. كانت هذه التجمعات خير تعبير عن التزام المجموعة العميق بتعزيز ثقافتها المؤسسية ورعاية بيئة عمل إيجابية، تعكس روح التعاون والمشاركة. كما تجسد هذه المبادرات جزءًا من جهود المجموعة المستمرة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات.

عيد الأم

احتفالًا بعيد الأم، نظمت مجموعة المستثمرين القطريين تجمعًا خاصًا لتكريم الأمهات الموظفات، في لمسة وفاء لجهودهن العظيمة. تضمن الحدث إلقاء عدد من الكلمات المؤثرة التي عبرت عن الشكر العميق والامتنان للدور العظيم الذي تلعبه الأمهات في المجتمع وفي بيئة العمل، كما جرى توزيع هدايا رمزية تقديرًا لجهود الأمهات.

عيد الأب

احتفلت المجموعة أيضًا بعيد الأب، حيث سلطت الضوء على الدور العظيم الذي يلعبه الآباء في كل من المجتمع ومكان العمل. وقد تم تقديم هدايا رمزية للموظفين تعبيرًا عن الامتنان لمساهماتهم العظيمة.

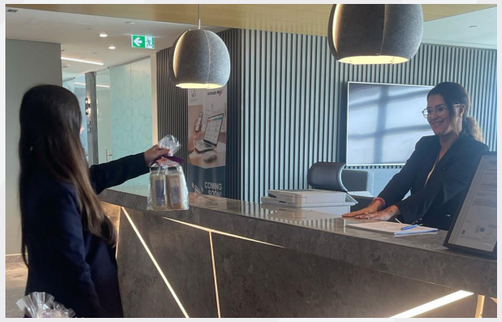

حملة التبرع بالملابس

تبرع موظف وموبيليتي لتأجير السيارات بسخاء بالملابس والألعاب وغيرها من الأغراض لدعم مبادرة قطر الخيرية، ومساعدة المحتاجين وتعزيز روح العطاء.

حملة التبرع بالدم

شارك موظفو ميدلوج للخدمات اللوجستية في حملة للتبرع بالدم نظمتها شركة إم إس سي بالتعاون مع مؤسسة حمد الطبية.

كما شارك موظفو شركة موبيليتي لتأجير السيارات في حملة التبرع بالدم، مؤكدين على دورهم الفاعل في دعم القضايا النبيلة والمساهمة في دعم المجتمع بهذا العمل المنقذ للحياة.

تواصل مجموعة المستثمرين القطريين التزامها بدعم وتنمية الشباب عن طريق تنظيم زيارات طلابية لمصنع الخليج للأسمنت، حيث نظم المصنع زيارة لمدرسة أحمد بن حنبل ضمن فعاليات يوم الكيمياء العالمي الذي ترعاه وزارة التربية والتعليم العالي والجمعية الأمريكية للكيمياء تعرف الطلاب من خلال هذه الزيارة على مرافق المصنع واستمعوا إلى شرح تفصيلي عن سير العمليات التشغيلية في المصنع وأنواع المنتجات المختلفة للمصنع.

الرياضة والتدريبات للموظفين

في اليوم الرياضي القطري لعام ٢٠٢٤، نظمت مجموعة المستثمرين القطريين فعالية رياضية ممتعة لموظفيها، ركزت على تشجيع روح العمل الجماعي والمنافسة الصحية.

الدورات التدريبية

نظمت مجموعة المستثمرين القطريين العديد من الدورات التدريبية لموظفيها بهدف تعزيز مهاراتهم، وتحسين أدائهم، ودعم نموهم المهني، مما يضمن تزويدهم بالأدوات اللازمة لتلبية متطلبات بيئة العمل المتطورة. تم عقد دورات تدريبية على مدار عام ٢٠٢٤ استهدفت الموظفين من مختلف الإدارات وعلى جميع المستويات.

وفيما يلي أمثلة على بعض الدورات التدريبية التي تم تنظيمها:

تدريب التوعية المالية للموظفين غير الماليين:
استضافت المجموعة دورة تدريبية حول التوعية المالية للموظفين غير الماليين، بهدف تمكينهم من اكتساب فهم أعمق للمبادئ المالية الأساسية. وقد هدفت الجلسة إلى تمكين فريق مجموعة المستثمرين القطريين من اتخاذ قرارات مستنيرة والمساهمة في الصحة المالية للشركة. وقد غطت هذه الدورة موضوعات أساسية مثل البيانات المالية، وإعداد الميزانيات، وإدارة التكاليف، مع ضرب أمثلة من أرض الواقع لتبسيط المواضيع المالية المعقدة وجعلها أكثر وضوحًا وأسهل في الفهم.

تدريب المدربين: إيقاظ المدرب داخل مجموعة المستثمرين القطريين:
أطلقت مجموعة المستثمرين القطريين برنامج تدريب المدربين لمدة يومين بهدف تطوير مجموعة من المدربين الخبراء في صفوف المجموعة.

التدريب على آداب العمل والعلاقات الشخصية:
ضمن مساعيها الكبير والمتواصلة للارتقاء بالتفاعلات في مكان العمل، استضافت المجموعة مؤخرًا تدريبًا ناجحًا حول آداب العمل والعلاقات الشخصية. على مدار العديد من الجلسات الجذابة، تعمق المشاركون في مبادئ الآداب الأساسية وتقنيات التواصل الفعالة. وقد كان للشكل التفاعلي للتدريب بالغ الأثر في تشجيع المشاركين على الانخراط في مناقشات حية وأنشطة عملية، مما ساعد في تعزيز المفاهيم الرئيسية لبناء علاقات شخصية قوية وناجحة.

تدريب الإسعافات الأولية ومكافحة الحرائق:
اتخذت المجموعة خطوات جادة نحو خلق مكان عمل أكثر أمانًا للجميع. وفي محاولة ملهمة لتعزيز سياسة الطوارئ الخاصة بالصحة والسلامة من خلال استضافة دورات تدريبية حيوية أحدثت تحولًا حقيقيًا في فريق العمل.
بقيادة الخبراء في شركة Enertech، أُقيم تدريب المسعفين الأول الذي منح الفريق مهارات عملية للتعامل مع حالات الطوارئ الطبية الواقعية. حيث تعلم المشاركون كيفية تقديم الإسعافات الأولية و اكتسبوا أيضًا الثقة اللازمة للتصرف بسرعة عند الحاجة القصوى.
في الوقت نفسه، وفي ركن آخر من مكان العمل، شاركت مجموعة مخصصة في تدريب "مكافحة الحرائق"، وهي جلسة تفاعليه امتدت ليوم كامل، مكرسة للتحضير لحالات الطوارئ المتعلقة بالحرائق. اشتملت الجلسة على تدريبات ومناقشات عملية، حيث تعلم المشاركون الإجراءات الصحيحة للإخلاء، إلى جانب تكتيكات الوقاية من الحرائق التي تضمن سلامة الجميع.

التدريب على الأمن الرقمي:
حرص فريق تكنولوجيا المعلومات في مجموعة المستثمرين القطريين على تسليح موظفي المجموعة بالمهارات الحيوية في مجال الأمن الرقمي. فمن خلال جلسة تفاعلية، تعمق الموظفون في عالم الوعي بالتصيد الاحتيالي، وأمن كلمة المرور، وحماية البيانات. وساعدت التمارين العملية لمحاكاة التصيد الاحتيالي في صقل مهارات الموظفين في رصد التهديدات وإحباطها، بينما ساهمت الموارد المتنوعة المقدمة مثل أوراق النصائح ومقاطع الفيديو والرسوم البيانية في تعزيز معرفتهم. وبفضل الدعم المتخصص المقدم من فريق البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتعزيز الأمن السيبراني في المجموعة.

التدريب على القيادة:
هدف تدريب القادة الحاليين والطموحين على تعزيز اكتشاف الذات والتطور المهني. من خلال تعلم فنون التواصل المؤثر و إطلاق العنان لقوتهم الداخلية، توّج المشاركون هذا التدريب بتحقيق قفزة نوعية نحو تحقيق إمكانياتهم القيادية الكامنة.

الاستدامة

نؤمن في مجموعة المستثمرين القطريين أن الاستدامة ليست مجرد هدف، بل هي فلسفة حياة تعكس التزامنا بالحفاظ على بيئتنا، احترام موظفينا ومجتمعنا، وإعادة القيمة لمساهمينا. تمتلك المجموعة أنظمة رصد فعالة على مستوى الشركة من أجل تشجيع المساهمة الإيجابية في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتي تهدف إلى تحسين حياة الفرد وخلق عالم أكثر صحة من جميع النواحي لغد أفضل. نقوم بإعداد تقارير سنوية عن القياسات الرئيسية باستخدام بيانات نوعية وكمية، في جهد جامع يشمل المؤسسة برمتها ويشرك جميع الشركات التابعة لنا. بدأت المجموعة حملة الاستدامة من خلال تبني الأهداف الخمسة التالية:

الصحة الجيدة والرفاهية:

الموظفون هم القلب النابض لأي مؤسسة، ومن هنا تحتل صحة وسلامة وأمن موظفينا وعملائنا وضيوفنا وغيرهم من العاملين نيابة عنا صدارة أولوياتنا.

التعليم الجيد:

نوفر بيئة عمل شاملة تحتضن الجميع نسعى فيها لتطوير مواهبنا. يعد تطوير الأفراد من العوامل الرئيسية لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية كشركة مسؤولة ولضمان نجاح الشركة على المدى الطويل.

العمل اللائق والنمو الاقتصادي:

ندرك أن نجاحنا يتوقف على تطبيق ممارسات التوظيف العادلة وتوفير بيئة عمل آمنة ومتوافقة.

الاستهلاك والإنتاج المسؤولان:

بما أن إحدى شركاتنا التابعة تعمل في مجال مواد البناء، فإن علينا مسؤولية أكبر لتلبية أهداف الحد من الانبعاثات وحماية البيئة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إطلاق حملات الاستهلاك المسؤول على مستوى الشركة.

السلام والعدالة والمؤسسات الراسخة:

كتكتل يضم عدة كيانات، فإننا نركز بشدة على الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة وعدم التمييز على جميع المستويات.